



ملحق الجريدة الرسمية

مجلس النواب

محضر الجلسة التاسعة عشرة
من الدورة العادية الرابعة لمجلس الأمة الحادي عشر المنعقدة في
٢٩/شعبان/١٤١٣ هجرية الموافق ٢١/٢/١٩٩٣ ميلادية .

(الجلد ٣٠)

(العدد ١٩)

« جدول الأعمال »

الصفحة

٥

٥

(١) تلاوة محضر الجلسة السابقة .

(٢) تلاوة الاجازات والاعتذارات .

- ١- طلب اجازة مقدم من سعادة الدكتور محمد ابو فارس .
- ٢- طلب اجازة مقدم من سعادة السيد كامل العمري .
- ٣- طلب اجازة مقدم من معالي السيد عبد المجيد الشريدة .
- ٤- طلب اجازة مقدم من معالي الدكتور عبد الله النصور .
- ٥- طلب اجازة مقدم من سعادة السيد ابراهيم خريسات .

هكذا من الملحق

- ٦- طلب اجازة مقدم من سعادة السيد عبد الله الزريقات.
- ٧- طلب اجازة مقدم من معالي الدكتور عبد الله العكايلة.
- ٨- طلب اجازة مقدم من سعادة الدكتور نايف ابوتايه.
- ٩- طلب معذرة مقدم من سعادة الدكتور همام سعيد.
- ١٠- طلب معذرة مقدم من معالي السيد عبد الرؤوف الروابدة.
- ١١- طلب معذرة مقدم من معالي السيد مروان الحمود.
- ١٢- طلب معذرة مقدم من سعادة السيد بسام حدادين.
- ١٣- طلب معذرة مقدم من سماحة السيد عبد الباقي جمو.
- ١٤- طلب معذرة مقدم من سعادة السيد جمال حداد.

٣- الردود على الاسئلة:-

- ١ - كتاب معالي وزير الاشغال العامة والاسكان رقم ١٦٦٦ تاريخ ١٩٩٣/٢/٤ جوابا على السؤال رقم ١٦ المقدم من معالي النائب السيد عبد السلام فريجات.
- ٢ - كتاب معالي وزير الاعلام رقم ٣٧٧ تاريخ ١٩٩٣/٢/٧ جواباً على السؤال رقم ٣٨ المقدم من معالي النائب السيد عبد الكريم الدغمي.
- ٣ - كتاب معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة رقم ٢٩٠١ تاريخ ١٩٩٣/٢/١٠ جوابا على السؤال رقم ٤٥ المقدم من معالي النائب السيد يوسف العظم.
- ٤ - كتاب معالي وزير النقل بالوكالة رقم ٥٦٥ تاريخ ١٩٩٣/٢/١٤ جوابا على السؤال رقم ٤٦ المقدم من معالي النائب السيد يوسف العظم.

٤ - الاقتراحات برغبة:-

- ١ - اقتراح برغبة رقم ٢٦ تاريخ ١٩٩٣/٢/١٥ مقدم من (١٤) نائبا بشأن ترشيد الدعايات في التلفزيون.
- ٢ - اقتراح برغبة رقم ٢٧ تاريخ ١٩٩٣/٢/١٦ مقدم من سعادة النائب السيد عبد الرحيم عكور بشأن توفير المستشارين الثقافيين في الدول التي لا يوجد فيها ممثلين لرعاية الطلبة.
- ٣ - اقتراح برغبة رقم ٢٨ تاريخ ١٩٩٣/٢/١٦ مقدم من سعادة النائب السيد عبد الرحيم عكور بشأن توزيع المساحات الخالية من البناء في موقع اسكان زيد على اصحاب الدخول المحدود من لا يملكون سكنا في اربد ولديهم الرغبة في البناء.

- ٥ - قرارات اللجان:-
- ١ - قرار اللجنة الادارية رقم (٧) تاريخ ١٩٩٣/٢/١٦ والمتضمن بعض الاقتراحات برغبة وبعض الشكاوي.
- ٢ - قرار اللجنة الزراعية رقم (٥) تاريخ ١٩٩٣/٢/١٤ والمتضمن تقرير اللجنة حول الواقع الزراعي في الاردن.
- ٣ - استكمال البحث في قرار اللجنة القانونية ولجنة التربية والتعليم حول القانون المؤقت رقم (٢٧) لسنة ١٩٨٨ قانون التربية والتعليم (اعتبارا من المادة ٤) (القانون موزع في الجلسة الثامنة عشرة).
- ٦ - ما يجيد من اعمال.
- ٧ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة.

هكذا من المثل

مجلس النواب

محضر الجلسة

في تمام الساعة (الرابعة) من مساء يوم (الأحد) الموافق ٢٩/شعبان/١٤١٣ هجري، الواقع في ١٩٩٣/٢/٢١ ميلادي، عقد مجلس (النواب) جلسته (التاسعة عشرة) من الدورة (العادية الرابعة) برئاسة (معالي الدكتور عبد اللطيف عربيات) وحضور عطوفة أمين عام مجلس الامة السيد (صالح الزعبي).

وتغيب باجازه من الاعضاء السادة: د. محمد ابو فارس، كامل العمري، عبد المجيد الشريده، د. عبد الله النسور، ابراهيم خريسات، عبد الله الزريقات، د. عبد الله المكايله، د. نايف ابوتايه.

وتغيب بمعذرة من الاعضاء السادة: د. همام سعيد، عبد الرؤوف الروابده، مروان الحمود، بسام حدادين، عبد الباقي جو، جمال حداد.

وتغيب عن الجلسة الاعضاء السادة: يعقوب قرش، منصور مراد، د. قسيم عبيدات.

وحضر من الحكومة:

- ١ - معالي السيد ذوقان الهنداوي: نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم.
- ٢ - معالي الدكتور كامل ابو جابر: وزير الخارجية.

- ٣ - معالي السيد ابراهيم عز الدين: وزير الدولة لشؤون رئاسة الوزراء.
- ٤ - معالي السيد يوسف المبيضين: وزير العدل.
- ٥ - معالي السيد جمال الصرايرة: وزير البريد والاتصالات.
- ٦ - معالي المهندس سعد هائل السرور: وزير الاشغال العامة والاسكان.
- ٧ - معالي المهندس سمير قموار: وزير المياه والري.
- ٨ - معالي السيد جمال حديثة الخريشا: وزير دولة.
- ٩ - معالي السيد جودت السبول: وزير الداخلية.
- ١٠ - معالي الدكتور صالح ارشيدات: وزير الشباب.
- ١١ - معالي الدكتور عبد الرزاق طيشت: وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة.
- ١٢ - معالي السيد محمود الشريف: وزير الاعلام.
- ١٣ - معالي السيد عاطف البطوش: وزير الدولة للشؤون البرلمانية.
- ١٤ - معالي السيد سلطان العدوان: وزير دولة.
- ١٥ - معالي السيد محمد السقايف: وزير التموين.
- ١٦ - معالي الدكتور عارف البطاينة: وزير الصحة.
- ١٧ - معالي الدكتور فايز الخصاونة: وزير الزراعة.

وحضر من الامانة العامة السادة:-

مجلس النواب

المجلس الكريم على اعتذارات السادة النواب المحترمون؟

الجميع: موافقون.

السيد الامين العام:

٣ - الردود على الاسئلة:-

- ١ - كتاب معالي وزير الاشغال العامة والاسكان رقم ١٦٦٦ تاريخ ١٩٩٣/٢/٤ جوابا على السؤال رقم ١٦ المقدم من معالي النائب السيد عبد السلام فرجات.

بسم الله الرحمن الرحيم
المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم ٤٤/١٦/١٦/٣

التاريخ ١٩٩٣/١/٤

الموافق ١٤١٣/٧/١١

معالي وزير الاشغال العامة والاسكان ابعث لمعاليتكم صورة عن السؤال رقم (١٦) تاريخ ١٩٩٣/١/٢ والمقدم من معالي النائب عبد السلام فرجات.

رجاء الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية.

واقبلوا الاحترام

رئيس مجلس النواب
الدكتور عبد اللطيف عربيات

بسم الله الرحمن الرحيم
معالي السيد رئيس مجلس النواب الاكرم تحية الاحترام وبعد
ارجو التكرم بتوجيه السؤال المبين ادناه لمعالي وزير الاشغال العامة للاجابة عليه وفق

د. حسين ابو عرابي، علي الحسين، محمد الرديني، فراس العدوان.

١ - افتتاح الجلسة

معالي رئيس المجلس: بسم الله الرحمن الرحيم.

النصاب مكتمل بسم الله، نفتتح الجلسة الاستاذ الامين العام جدول الاعمال.

السيد الامين العام: شكراً معالي الرئيس.

(١) تلاوة محضر الجلسة السابقة.

معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على اعفاء السيد الامين العام من تلاوته؟

الجميع: موافقون.

السيد الامين العام:

(٢) تلاوة الاجازات والاعتذارات.

أ - طلب معذرة مقدم من سعادة النائب السيد همام سعيد.

ب - طلب معذرة مقدم من معالي النائب السيد عبد الرؤوف الروابده.

ج - طلب معذرة مقدم من سعادة النائب السيد بسام حدادين.

د - طلب معذرة مقدم من سماحة الشيخ عبد الباقي جو.

هـ - طلب معذرة مقدم من سعادة النائب جمال حداد.

و - طلب معذرة مقدم من معالي النائب مروان الحمود.

معالي رئيس المجلس: هل يوافق

٦ محضر الجلسة التاسعة عشرة من الدورة العادية الرابعة المنعقدة في ١٩٩٣/٢/٢١ م

الاصول وضمن المهلة المحددة بالنظام الداخلي وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.
النائب عبد السلام فرجات

موضوع السؤال:

من المعلوم ان وزارة الاشغال قامت مشكورة بشراء آلات حديثة خاصة بفتح الطرق اثناء تراكم الثلوج. والسؤال هل تم توزيع تلك الآليات على المناطق وفقاً لاحتياجاتها وكم العدد منها المخصص للواء عجلون والشق الاخر من السؤال هو انني علمت من بعض المصادر ان تلك الآليات لم تقم بعملها في لواء عجلون اثناء تراكم الثلوج في الاسبوع الماضي بحجة ان الكوادر المعنية لا تعرف طريقة تشغيلها من الناحية الفنية فأرجو من معاليه ان كان ذلك صحيحاً ان يولي هذا الامر جل اهتمامه حتى لا يتكرر ذلك في الايام القادمة.

مع قبول احترامي

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة الاشغال العامة والاسكان

الرقم ١٦٦٦/٣-١٢١

التاريخ ١٩٩٣/٢/٤

الموافق ١٤١٣/٨/١٢

معالي رئيس مجلس النواب

اشارة لكتاب معاليكم رقم

٤٤/١٦/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٣/١/٤ ومرفقه

صورة عن السؤال رقم (١٦) تاريخ

١٩٩٣/١/٢ المقدم من معالي النائب عبد

السلام فرجات.

أرجو معاليكم التفضل بالعلم بان هذه

الوزارة قامت خلال عام ١٩٩٢ بشراء (٨) آلات متخصصة لقطع الثلوج وتم توزيعها على المحافظات والالوية التي تتعرض الى تراكم الثلوج عليها بكثافة، وتم تدريب العاملين عليها حسب الاصول وخصص قاطعتين للثلوج لمحافظة اربد بالاضافة الى استئجار عدد من الآليات من المقاولين لاغراض الطوارئ علماً بأن الآليات الجديدة قد قامت بالعمل اثناء العاصفة الثلجية الأخيرة.

واقبلوا فائق الاحترام ، ، ،

وزير الاشغال العامة والاسكان

المهندس سعد هائل السورور

معالي رئيس المجلس: الاستاذ عبد

السلام فرجات. البند الذي يليه.

السيد الامين العام:

٢- كتاب معالي وزير الاعلام رقم ٣٧٧

تاريخ ١٩٩٣/٢/٧ جواباً على السؤال رقم ٣٨

المقدم من معالي النائب السيد عبد الكريم

الدغمي.

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم ٤١٤/١٦/١٦/٣

التاريخ ١٩٩٣/١/٢٨

الموافق ١٤١٣/٨/٥

معالي وزير الاعلام

ابعث معاليكم صورة عن السؤال رقم

(٣٨) تاريخ ١٩٩٣/١/٢٦ والمقدم من معالي

النائب السيد عبد الكريم الدغمي.

٧ مجلس النواب

رجاء الاطلاع والاجابة عليه ضمن المهلة القانونية.

واقبلوا الاحترام

رئيس مجلس النواب

الدكتور عبد اللطيف عريبات

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

سؤال لوزير الاعلام

تحية طيبة واحتراماً،

بث التلفزيون الأردني مساء يوم ذكرى

الاسراء والمعراج خلال هذا الشهر وتمثيلية دينية

وبعنوان «فجر الايمان» تأليف الكاتب المصري

«أحمد رائف».

وسؤالي الموجه للسيد وزير الاعلام:

١- من الجهة المسؤولة عن شراء هذا

المسلسل؟ والتمثيلية

٢- من الجهة المسؤولة عن وضع وث

هذا المسلسل؟ والتمثيلية

٣- هل تمت مراقبة التمثيلية واجازتها ومن

هو المسؤول عن ذلك؟

راجياً أن يصلي الجواب خلال المهلة

القانونية المعنية في النظام الداخلي.

واقدم الاحترام

النائب

عبد الكريم الدغمي

١٩٩٣/١/٢٤ م

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة الاعلام

عمان - الاردن

الرقم ٣٧٧/١٦/٥

التاريخ ١٩٩٣/٢/٧

الموافق ١٤١٣/٨/

معالي رئيس مجلس النواب

اشير لكتابكم رقم ٤١٤/١٦/١٦/٣

تاريخ ١٩٩٣/١/٢٨ ومرفقه السؤال رقم ٣٨

الموجه إلي من معالي النائب السيد عبد الكريم

الدغمي.

أرجو أن ابعث لمعاليكم الاجابات على

الاسئلة الواردة في كتاب معالي النائب المحترم.

١- الجهة المسؤولة التي اشترت التمثيلية

الدينية موضوع السؤال، (ومي حلقة واحدة

بعنوان «فجر الايمان» هي ادارة مؤسسة

التلفزيون عام ١٩٨٢. وتم شراؤها حسب

التعرفة المعمول بها ائذاك مع امكانية اعادة بثها

دون التزام مالي اضافي.

٢- لقد تم بث السهرة عدة مرات في

المناسبات الدينية منذ عام ١٩٨٢ وكان اخر مرة

بثت فيها ليلة الاسراء والمعراج الاخيرة والجهة

المسؤولة عن ادراجها للبث هي المراقبة العامة

للبرامج في التلفزيون (قسم التنسيق).

٣- لقد تمت مراقبة هذه السهرة من قبل

لجنة مراقبة البرامج الدينية وأوصت باجازتها

(مرفق تقرير عن اخر اجازة لها).

واقبلوا فائق الاحترام ، ، ،

وزير الاعلام

محمد الشريف

هكذا من الأشهر

بسم الله الرحمن الرحيم
مؤسسة الاذاعة والتلفزيون
دائرة البرامج
قسم التقييم والرقابة

رقم الشريط: ١٦٣٣٢، ٨٣٩٨

إعداد:

تقديم:

تأليف: احمد رائف

الاعدادات:

المدة:

إخراج: حسن عبده

إنتاج: الزهراء للانتاج العربي

تصوير:

عدد الحلقات:

اسم البرنامج: فجر الايمان

اسم الحلقة:

المشركون في البرنامج: محمد السبع،
علي عزت، ايناس بكر، احمد عبد الوارث،
عمود السيد، عمود العراقي، تغريد عبد
الحמיד.

ملخص الموضوع: تدور احداث القصة
الى ما قبل ١٤٠٠ عام حيث بداية رسالة
الاسلام ونبوته النبي محمد صلى الله عليه وسلم.
وما صاحب ذلك من تعدي زعماء قريش وسادتها
في ذلك الوقت لهذه الدعوة وعما ربتها بشق
الوسائل والطرق من تعذيب وقتل لاتباع محمد
ﷺ والذين امنوا برسائله ومحاولاتهم ايلءاء
الرسول ﷺ وقتله وكذلك تبين كيفية تأمر اليهود
على الاسلام منذ بداية الدعوة ذلك من خلال

اقتناعهم لوسل قريش الذين جاءوهم طالبين
رايهم باعتبارهم اصحاب كتاب وكيف ان كهنة
اليهود من أمثال كعب بن اسد وابن حورية
اقنعوا هؤلاء الرسل بأن محمد ليس بنبي بحجة
انه من ابناء اسماعيل وان الرسول يجب ان
يكون من ابناء اسحق وأعطوهم ثلاثة اسئلة
اعتبروها تعجيزية ليلقوها على النبي محمد ولكن
النبي ﷺ اجاب عليها ولكنهم استمروا في
معاداته ومعاداة دعوة الاسلام خوفاً من تلك
الدعوة على مصالحهم ومكاسبهم الدنيوية،
السهرة تحدثت عن فجر الايمان وهكذا هو، كما
تبين قناعة اليهود برسالة سيدنا محمد ولكن
لمصيبتهم ينكرون ذلك وهذا ما ظهر من كعب
بن اسد حينما قال انه نبي اسماعيل.

- السهرة تبين المعاناة التي تكبدها المسلمون
في بداية الدعوة على ايدي الكفار من قريش
وصمودهم على دينهم وإسلامهم رغم العذاب
الذي كانوا يتلقونه لثنيهم عن دينهم إلى أن
انتصر الاسلام وعمت الدعوة وهزم المشركون.
(السهرة اكتفت بعرض نموذج وتعرض لكل
الشخصيات الاسلامية).

توصية لجنة الرقابة:
١٩٩٣/٢/٤ م
فيصل القاضي

نسيم ابو خضير
المدير العام لمؤسسة الاذاعة والتلفزيون

ملاحظة: لا يعتبر قرار اللجنة ملزماً لشراء المادة
أو دفع قيمتها إلا بعد تصديقها من قبل المدير
العام أو من يفوضه به.

بسم الله الرحمن الرحيم
مؤسسة الاذاعة والتلفزيون
مذكرة داخلية

الى عطوفة مدير التلفزيون المحترم

الموضوع: التمثيلية الدينية فجر الايمان
تأليف احمد رائف اخراج حسن عبده

أرفق طياً التقرير الثاني للتمثيلية المشار
اليها وقد قام برقابتها السيد فيصل القاضي،
السيد محمد الطراونة والسيد نسيم ابو خضير
رئيس البرامج الدينية في الاذاعة علماً بأن
التمثيلية تم شراؤها عام ١٩٨٢ وتم بثها عدة
مرات كان اخرها في ذكرى الاسراء والمعراج وان
البث مجاناً وتم دفع ثمن التمثيلية مرة واحدة.

مع الاحترام

١٩٩٣/١/٤ م

معالي رئيس المجلس: الاستاذ الدغمي.
السيد عبد الكريم الدغمي: شكراً معالي
الرئيس.

الحقيقة ان الجواب جاء شاملاً لكافة بنود
السؤال، ولكن هناك نقطة لم اكن استطيع
توضيحها في السؤال، وقد تبين لي انه قد اشترى
هذا المسلسل او هذه التمثيلية قد اشترت عام
(١٩٨٢) اي قبل عهد معالي الوزير الحالي.

مسألتي تتعلق بمؤلف هذه التمثيلية،
التمثيلية ليس بها شيء يجرح العادات والتقاليد
العربية والاسلامية ولكن مؤلف هذه التمثيلية
المدعو (احمد رائف) يجب ان يكون لدينا في
الجهة الرقابة في وزارة الاعلام قائمة سوداء
باسماء الذين يكتبون ضد هذا البلد.

احمد رائف كتب كتاباً كبيراً ملئ
بالاقتراءات ضد هذا البلد، وضد قيادة هذا
البلد، والكتاب ممنوع تداوله ولكنه موجود وقد
شاهلته بنفسي وسأزود السيد وزير الاعلام
صورة عن غلافه وسأريه إياه شخصياً اذا رأى
اثناء هذه الجلسة، هذا الشخص المفترى الذي
الف هذه التمثيلية المدعو (احمد رائف) يجب ان
يسجل على القائمة السوداء، ويجب ان لا
تعرض اية مسلسلات حتى ولو كانت لا تخالف
العادات والنظام العام والتقاليد يجب ان لا
نشتري او لا يشتري التلفزيون وشركات الانتاج
اية تمثيلات يؤلفها هذا الشخص وامشاله عن
يفترون علينا ويشتمون قيمنا ويشتمون قيادتنا.

فارجو اذا كانت هذه المعلومات غير واردة
لدى معالي الوزير، ارجو ان اكون قد ابلغته
إياها متاملاً وأملأ ان يتم ابلاغ جهات الرقابة في
وزارة الاعلام، بوضع قائمة سوداء بأسماء هؤلاء
وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، البند
الذي يليه السيد الامين العام.

السيد الامين العام:
٣- كتاب معالي وزير الشؤون البلدية
والقسوية والبيئة رقم ٢٩٠١ تاريخ
١٩٩٣/٢/١٠ جواباً على السؤال رقم ٤٥
المقدم من معالي النائب السيد يوسف العظم.

بسم الله الرحمن الرحيم
المملكة الأردنية الهاشمية
مجلس النواب
الرقم ٣/١٦/١٧/٩٤
التاريخ ١٩٩٣/٢/٧

الموافق ١٤١٣/٨/١٥

معالي وزير الشؤون البلدية والقروية
والبيئة

ابعث لمعاليتكم صورة عن السؤال رقم
(٤٥) تاريخ ١٩٩٣/٢/١١ والمقدم من معالي
النائب السيد يوسف العظم، رجاء الاطلاع
والاجابة عليه ضمن المدة القانونية.
واقبلوا الاحترام

رئيس مجلس النواب
الدكتور عبد اللطيف هريبات

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب الموقر
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،
أرجو توجيه السؤال التالي بفروعه لمعالي
وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة:
١- ما هي حصة مدينة معان من موازنة
الوزارة الموقرة؟

ب - وما مدى استعداد الوزارة الموقرة
لتقديم مساعدة - أو قرض لبلدية معان في
عهددها الجديد للاسهام في تعبيد شوارع معان
وفرشها بالخلطة الاسفلتية واقامة المباني
والجسور التي تحتاج اليها؟

ج - ما سبب العمل على تحويل مكب
النفايات من شرقي مدينة معان حيث لا تنتقل
روائح ولا ضرره للمدينة الى غربي المدينة حيث
تهب الريح من الغرب دوما فتحمل لوفند
التحويل الروائح والمكاهر الصحية لسكان
المدينة. أرجو عدم تنفيذ هذا القرار
بالتحويل.

مع خالص الشكر والتقدير.

يوسف العظم
عضو مجلس النواب
(عن محافظة معان)

بسم الله الرحمن الرحيم
المملكة الأردنية الهاشمية
وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة
عمان

الرقم م/٢٤/٢٩٠١

التاريخ

الموافق ١٩٩٣/٢/١٠

معالي رئيس مجلس النواب

اشير الى كتاب معاليكم رقم
٥٦٤/١٧/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٣/٢/٧ مرفقه
صورة عن السؤال المقدم من معالي النائب السيد
يوسف العظم.
أرجو ان اين لمعاليتكم ما يلي ردأ على ما
جاء بسؤال المذكور.

أ. يستحق لبلدية معان ١٧٠٢٥ حصة
سنوياً من عائدات المحروقات وتقدر كل حصة
باربعة الاف وخمسمائة دينار اي ان حصة بلدية
معان تساوي ٧٧٦٢٥ دينار سنوياً.

ولكن في عام ١٩٩٢ استحق لبلدية معان
مبلغ ١٤٥٠٨٠٩ دينار اي بزيادة ٦٨٠١٨٤ د
وذلك بسبب زيادة حصة البلديات من رسوم
المحروقات والجمارك والنقل على الطرق.

كما ان الحكومة تقدمت لبلدية معان
المساعدات التالية خلال عام ١٩٩٢.

١. مبلغ ٢٥٠٠٠ د. من المساعدات
التي وزعت على البلديات لعام ١٩٩١.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ يوسف
العظم.

السيد يوسف العظم: بسم الله الرحمن

الرحيم.

شكراً معالي الرئيس.

رغم انني اكتفي بجواب معالي الوزير
شاكراً له اهتمامه بالاجابة، لكنني اشير عندما
تعرضت أو ذكرت موضوع اسف اقول مكب
النفايات في معان ونقله الى غرب البلد كان ذلك
بناء على كتاب سابق وصلني من بلدية معان،
فانا اعتمدت وثيقة او كتاب امامي يشير الى
محاولة النقل، لكن معاليه اكد ان القضية
انتهت، وان الامور عادت كما كانت شرق
المدينة.

بالاضافة الى شكري لاهتمامه وطلب
المزيد فالدعم لبلدية معان البعيدة كل البعد من
حيث المسافة، والتي هي مقر اوهي بلدية احلى
حواضر هذا البلد الطيب ورعايته كما اشار معالي
الرئيس. شكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم. البند
الذي يليه.

السيد الامين العام:

٤- كتاب معالي وزير النقل بالوكالة
رقم ٥٦٥ تاريخ ١٩٩٣/٢/١٤ جواباً على
السؤال رقم ٤٦ المقدم من معالي النائب السيد
يوسف العظم.

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم ٥٦٥/١٧/١٦/٣

٢. مبلغ ٢٥٠٠٠ د. من المساعدات
التي وزعت على البلدية لعام ١٩٩٢.
٣. مبلغ ١٠٠٠٠ د. مساعدة من وزارة
البلديات لعمل الصيانة اللازمة لسيل وادي
الشامية.
٤. مبلغ ١٥٠٠٠ د. مساهمة من وزارة
الاشغال العامة.

ب. أولاً: تقدم الفروض من بنك تنمية
المدن والقرى للبلديات بناءً على طلب يقدم من
البلدية ويقرر من مجلسها البلدي. ومجلس ادارة
بنك تنمية المدن والقرى سينظر في اي طلب من
بلدية معان.

ثانياً: تقدمت بلدية معان بطلب قرض
لشراء بعض الآليات وتصلح الآليات الموجودة
لديها وتمت الموافقة على منحهم قرضاً قيمته مئة
الف دينار لهذه الغاية بتاريخ ١٩٩٣/٢/٨.

ج. لا صحة للمعلومات المتعلقة بنقل
مكتب النفايات الواقع شرق معان بل على
العكس تماماً فلقد اعتمد هذا الموقع كمكب
دائم لمدينة معان وسيزود قريباً ببعض الآليات
وستقوم بطرح عطاء لإنشاء سور وغرفة حارس
ومكان لمبيت الآليات في هذا الموقع.

أرجو ان اكون قد وفقت لاجابة سعادة
النائب المحترم.

الاستاذ يوسف العظم/نائب محافظة
معان.

واقبلوا فائق الاحترام،،،

الدكتور عبد الرزاق طيشات
وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة

معالي نائب رئيس الوزراء/وزير النقل

واقبلوا الاحترام

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أ- منذ متى توقف سير القطارات على خط
عمان الحسا؟

ب - لماذا لا يفعل هذا الخط بحيث يستغل للزيارات المدرسية والرحلات السياحية الداخلية للاطلاع على الريف والمواقع الصحراوية والاثنية الأردنية وفق برنامج يعد لذلك؟

د - لماذا لم تطرح الحكومات الأردنية المتعاقبة مع الحكومات العربية المجاورة مشروع

يوسف العظم
عضو مجلس النواب الأردني
(محافظة معان)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة النقل

الرقم: ٥٦٥/١٢/٩٠

التاريخ:

الرجوع : ١٤ / ٧ / ١٩٩٣

الموافق: ١٤/١٧/١٤٤١

معالي رئيس مجلس النواب

اثير الى كتاب معاليكم رقم
٥٦٥/١٧/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٣/٢/٧ ومرفقه
السؤال رقم (٤٦) تاريخ ١٩٩٣/٢/١ المقدم
من معالي النائب السيد يوسف العظم حول
الخط الحديدي الحجازي، ارجو ان اين ما يلي:

١. توقف سير القطارات على خط عمان - الحسا في شهر شباط من عام ١٩٧٤ وذلك عند بداية العمل في تقوية الخط بين الحسا ومعان لنقل الفوسفات، علما بأنه لم يتم إيقاف سير القطارات نهائيا بين عمان والحسا حيث يتم حاليا تسيير القطارات للأفواج السياحية من خارج الاردن والسياحة الداخلية والرحلات المدرسية بين عمان والقطرانة وكذلك يتم تسيير قطارات مصلحة بين عمان ومعان عند الحاجة.

٣. فيما يتعلق بإحياء الخط الحديدي
الحجازي أو تحويله إلى خط قياسي:

- ان الخط الحديدي الحجازي يعتبر وقفا اسلاميا تعود ملكيته الى كل من الاردن وسوريا والسعودية وتشرف عليه هيئة عليا مؤلفة من وزراء النقل لكل من الدول الثلاثة .

.. في عام ١٩٦٣ تم توقيع اتفاقية لصالح
الخط وإعادة تسيريه وبوشر فعلا باعادة تمديد
الخط الى ان توقف العمل في منطقة المدورة على
الحدود الاردنية السعودية لخلاف مع المتعهد
ولرفض السعودية السماح له ولوظفيه بدخول
الاراضي السعودية. وقد كان رأي الحكومة
السعودية بتوقيف العمل في المشروع حتى تمجيز
دراسة شاملة له من قبل خبراء عالميين ويعده
يتم البت في مصيره.

- قامت شركة دورش كونسلت الألمانية
وبتكليف من الهيئة العليا بأعداد دراسة الجدوى
الاقتصادية لإعادة تسير الخط المجازي وقد
انتهت منها في بداية عام ١٩٨١. بعد ذلك
قررت الهيئة العليا بأن تقوم كل دولة بادرار هذا
المشروع ضمن خططها الوطنية للتنمية، وتنفيذ
أو تنفيذ اجزاء منه تبعا لأولويات المشاريع في
الخطط التنموية المحلية.

- نظرا للتكلفة المالية العالية وعدم توفر
الامكانيات لإنشاء مثل هذا الخط داخل
الأراضي الأردنية، لم يتم السير في هذا المشروع

لعدم وجود جدوى لانشاء هذا الخط داخل الاراضي الاردنية فقط حيث ان السعودية لم تنفذ او تخطط لتنفيذ اية اعمال بهذا الخصوص . اما سوريا فتقوم حاليا بانشاء خط عريض يصل من دمشق الى الحدود الاردنية - السورية .

- ورد لهذه الوزارة عرضاً من إحدى شركات القطاع الخاص في الأردن للاستثمار في بناء وتشغيل خط سكة حديد قياسي بين عمان والزرقاء يكون نواه لشبكة سكك حديدية حديثة تتخذ في المرحلة الأولى منطقة عمان الكبرى ثم تمتد الى بقية اجزاء المملكة وتقوم الوزارة حالياً بدراسة هذا الموضوع تمهيداً لطرحه للاستثمار من قبل القطاع الخاص في المملكة.

في النهاية أرجو ان اكون قد اجبت على استفسارات معالي النائب يوسف العظم .
واقبلوا فائق الاحترام ، ، ،

جمال الصرايره
وزير النقل بالوكالة

معالي رئيس المجلس: الاستاذ يوسف
العظم.

السيد يوسف العظم : شكراً سيدي .
الواقع عندما كتبت اسئلة او سؤالا
متشعبا لمعالي وزير النقل ، يتناول قضية سكة
حديد عمان عمان دمشق درعا ، كنت اشير الى
ضرورة الاهتمام بسكة حديد الحجاز الي هي
تجتزق الاردن وهي سكة حديد اردنية ولكنها
وقف اسلامي ، فجاء الجواب بأن هناك دراسات
لدى بعض المواطنين او دراسات في وزارة
النقل . المواطنون الذين يرغبون في الاسهام في
مد خطوط حديدية من عمان الى الزرقاء او في

أريد، يطلعون عليها أو يشاركون فيها، فهذا التوجه جيد وهو مدسك حديد خطوط متعددة في الأردن.

الأولى أن نعلم بالخط الحجازي أما دراسة هذا الموضوع مع الدول المشاركة في جنوبنا وشمالنا، وأما إذا وجد التفكير كما حصل سوريا أنها الآن تفكر في مد خط عرض إلى درعا من دمشق إلى درعا إلى مناطق تركيا ثم الأناضول معنى ذلك يمكن الخط أن يأتي من أقصى ديار المسلمين في الأناضول والاتحاد السوفيتي البلاد الإسلامية فيه، امتداداً إلى المدينة المنورة فالمطلوب والمرجو من وزارة النقل أن نبعث من جديد وإن نحمل فكرة انعاش الخط الحديدي إلى المدينة المنورة، اسهاماً في نقل الحجاج من أوروبا عبر الأردن عبر سوريا عبر السعودية حتى تصل هذه الخطوط إلى المدينة المنورة، وهذا فيه مردود اقتصادي كبير.

قد يكون هناك تكلفة كبيرة لمد هذا الخط لكن فكرة الدراسة وفكرة البحث، وفكرة تقديم هذه الدراسات للراغبين في الاستثمار لأن كتاب معالي وزير النقل أشار إلى أن هناك رغبة مواطنين في استثمار هذه الخطوط الحديدية.

الاستثمار يتم بعد وضع الدراسات وإظهار الجدوى الاقتصادية، لذا أرجو من معالي وزير النقل أن يدعو إلى مثل هذه الدراسات لوضعها موضع التنفيذ ولتكون بين يدي المستثمرين من المواطنين الأردنيين أو العرب أو من أي منطقة يمكن ممدوا الخط الحجازي من جديد. وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، البند

الذي يليه السيد الأمين العام.

السيد الأمين العام:

٤- الاقتراحات برغبة:-

١- اقتراح برغبة رقم ٢٦ تاريخ ١٩٩٣/٢/١٥ مقدم من (١٤) نائباً بشأن ترشيح الدعايات في التلفزيون.

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي السيد رئيس مجلس النواب المحترم

اقتراح برغبة

الطلب إلى وزير الاعلام بترشيح الدعايات في التلفزيون حيث أصبحت الدعايات تركز على استخدام المرأة بأسلوب يتنافى مع الحشمة والدين مما يغضب الله تعالى، لذا نرى ارسال هذا الاقتراح للحكومة لتعلم بمقتضاه. ونرفق طيه مذكرة توضيح.

١٩٩٣/٢/٧

١- الدكتور علي الحوامده

٢- زياد محمد ابو محفوظ

٣- د. همام سعيد

٤- ابراهيم خريسات

٥- احمد الكفاوين

٦- عبد العزيز جبر

٧- محمد ابو فارس

٨- داود قوجق

٩- عبد النعم ابو زلف

١٠- ذيب أنيس

١١- يوسف خصاونه

١٢- د. احمد الكوفحي

١٣- محمد الملاونه

١٤- عبد الباقي جوا

بسم الله الرحمن الرحيم
معالي وزير الاعلام المحترم
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

١- لقد كثر عرض الاعلانات التجارية في

التلفزيون الأردني. وقد وصل أسلوب عرض

الاعلان الى اسلوب مهين وفسق أخلاقياً. حيث

أن القسم الاعظم من الاعلان عرض أجساد

نسائية فائقة ونغمات واصوات تفتن الرجال.

أرجو معاليك التدخل لجعل الاعلان

منصباً على البضاعة التجارية وبشكل محتشم.

٢- يعرض في التلفزيون الأردني منذ ليلتين

تمثيلية عربية بعنوان «وما زال النيل يجري» أو

قريباً من هذا العنوان. يشارك في هذه التمثيلية

رجل يرتدي اللباس الديني على أنه رجل علم

يستغني في الحلال والحرام. ويخرج منه في

التمثيلية فتاوى مخالفة للدين. ويقع استهزاء به

وينظر اليه أنه متخلف وغير حضاري من

المشاركين في التمثيلية أرجو معاليكم التأكد من

هذا الأمر ومعالجته والسلام عليكم

واقبلوا احتراماً.

النائب/ذيب أنيس

١٩٩٣/٢/٧

- وهنا ترأس الجلسة معالي الدكتور محمد

عضوب الزين النائب الاول لرئيس المجلس -

الدكتور محمد عضوب الزين النائب

الاول: يحال إلى اللجنة الادارية.

السيد الأمين العام:

٢- اقتراح برغبة رقم ٢٧ تاريخ

١٩٩٣/٢/١٦ مقدم من سعادة النائب السيد

عبد الرحيم عكور بشأن توفير المستشارين
الثقافيين في الدول التي لا يوجد فيها ممثلين
لرعاية الطلبة.

بسم الله الرحمن الرحيم

٢٠ شعبان ١٤١٣ هـ

١١ شباط ١٩٩٣ م

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد

الموضوع/اقتراح برغبة

شكا إلى بعض الطلبة الذين يدرسون في

السودان من عدم وجود من يرعاهم من وزارة

التعليم العالي كمستشار.

أرجو الطلب من خلالكم للوزارة المعنية

توفير المستشارين الثقافيين في الدول التي لا

يوجد فيها ممثلين لهذه الغاية.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

عبد الرحيم العكور

معالي النائب الاول لرئيس المجلس:

يحال إلى اللجنة الادارية.

السيد الأمين العام:

٣- اقتراح برغبة رقم ٢٨ تاريخ

١٩٩٣/٢/١٦ مقدم من سعادة النائب السيد

عبد الرحيم عكور بشأن توزيع المساحات الحالية

من البناء في موقع اسكان زيد على اصحاب

الدخل المحدود عن لا يملكون سكناً في اريد

ولديه الرغبة في البناء.

بسم الله الرحمن الرحيم

٢٠ شعبان ١٤١٣ هـ

١١ شباط ١٩٩٣ م

معالي رئيس مجلس النواب المحترم
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد
الموضوع/إقتراح برغبة
أرجو من خلالكم تقديم إقتراح برغبة الى
معالي وزير الأشغال والإسكان والمتضمن توزيع
المساحات الخالية من البناء في موقع إسكان زيد
على أصحاب الدخول المحدود من لا يملكون
سكناً في إربد ولديه رغبة في البناء.
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب
عبد الرحيم المعكور

معالي النائب الاول لرئيس المجلس:
تحال الى اللجنة الادارية.

السيد الأمين العام:

٥-قرارات اللجان:-

١- قرار اللجنة الادارية رقم (٧) تاريخ
١٩٩٣/٢/١٦ والمتضمن بعض الاقتراحات
برغبة وبعض الشكاوي.

معالي النائب الاول لرئيس المجلس:
الاستاذ مقرر اللجنة اذا سمحت.

السيد فؤاد الخلفات مقرر اللجنة: بسم
الله الرحمن الرحيم.

قرار رقم (٧)

اجتمعت اللجنة الادارية لمجلس النواب
بتصاها القانوني بتاريخ ١٩٩٣/٢/١٦ برئاسة
سعادة السيد داود قزوح وبحضور مقررهما
سعادة السيد فؤاد الخلفات وبحضور سعادة

السيد ذيب أنيس.

وتغيب بمعذرة كل من معالي السيد هشام
الشراري، سعادة الشيخ فيصل الجازي.
ونظرت اللجنة بالاقتراحات برغبة والشكاوي
المحالة اليها من رئاسة المجلس وقررت ما يلي:-

١- الاقتراح برغبة رقم (١٢) تاريخ
١٩٩٣/١/١٦ والمقدم من سعادة النائب السيد
بسام حدادين بشأن الاسراع بتقديم قانون
العمل.

(تري اللجنة حفظ الاقتراح).

معالي النائب الاول لرئيس المجلس:
معالي الأخ عبد الكريم الدغمي.

السيد عبد الكريم الدغمي: شكراً معالي
الرئيس.

انا ارى احالة جواز النظر به واحالته الى
الحكومة، وهذا قانون مهم واذا احلنا هذه الى
الحكومة لا بأس من ذلك، سيما وان هناك رغبة
من المجلس باننت قبل جلسة او جلستين ان
هناك رغبة بالاسراع بتقديم قانون العمل، فما
الحرج من احالتها الى الحكومة لماذا حفظ
الاقتراح، جبدا لو يعلمنا المقرر او رئيس
اللجنة.

معالي النائب الاول لرئيس المجلس:
الأخ حسني الشيايب.

الدكتور حسني الشيايب: معالي الرئيس
قرأنا في الصحف هذا الصياح بأن مجلس الوزراء
قد اقر مشروع قانون العمل الجديد، الامر
الذي يعني ان المجلس يتجه الى تقديمه الى هذا
المجلس الكريم، ان كان هذا صريحاً وثود

١٧

ولذلك مع احترامي لقرار اللجنة
الادارية فهو في غير موضعه. وشكراً.

معالي النائب الاول لرئيس المجلس:
الاستاذ احمد عويدي العبادي.

الدكتور احمد العبادي: شكراً معالي
الرئيس.

حقيقة انا مع اقتراح اللجنة الموقرة في حفظ هذا
الاقتراح او مع توصية اللجنة الموقرة في حفظ
هذا الاقتراح، انه كما تفضل سماحة الشيخ علي
الفقيه كان قد تقدم الزميل الكريم باستجواب
الى الوزير المختص، وتعمدت الحكومة بتقديم
القانون الخاص بالعمال، ولا ارى ضرورة
لذلك لان الامور ليست (كون فيكون) وانما دائماً
تحتاج الى وقت لانجازها.

لذلك انا مع حفظ الاقتراح، شكراً معالي
الرئيس.

معالي النائب الاول لرئيس
المجلس: الاستاذ سليم الزعبي.

السيد سليم الزعبي: شكراً معالي
الرئيس.

يعني الحقيقة انا أريد ان تتدخل الحكومة
لتؤكد الانباء الواردة في الصحف في هذا اليوم،
فاذا قال معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية
والتعليم، بان مشروع القانون قد أقر في مجلس
الوزراء وفي طريقه الى مجلس النواب فالامر
يكون قد انتهى عند حفظ هذا الاقتراح فحقيقي
أمل أن تتدخل الحكومة لحذف النقاش وعدم
إطالته في هذا الموضوع. شكراً.

معالي النائب الاول لرئيس المجلس:
معالي نائب رئيس الوزراء.

الاجابة من معالي وزير العمل او من الحكومة ان
لم يكن حاضراً وزير العمل. كان هذا صحيحاً
فأنا لا اعتقد ان هناك ضرورة بأحالة هذه الرغبة
الى الحكومة.

اذا كان القانون بطريقه الى المجلس
الكريم فهذا تكرار لا داعي له. شكراً.

معالي النائب الاول لرئيس المجلس:
سماحة الاستاذ علي الفقيه.

الدكتور علي الفقيه: شكراً معالي
الرئيس.

انا لا افهم ان يكون هناك استجواب
لمعالي وزير العمل حول هذا الموضوع، واذا به
يجوز ثانياً بعد استعداد النائب المحترم بسحب
استجوابه اذا تعمدت الحكومة بتقديم مشروع
قانون العمل الى هذا المجلس وقد تم التزام
الحكومة بذلك، وسجل هذا الامر ما معنى ان
نبقى نزاود على هذا الموضوع، ليس هناك حاجة
ولا ضرورة بهذا الكلام، ارى حفظ القضية بأن
الامر حاصل والتحصيل الحاصل لا فائدة منه.
وشكراً.

معالي النائب الاول لرئيس المجلس:
الاستاذ الكوفحي.

الدكتور احمد الكوفحي: الحقيقة ان هذا
القانون له اهمية، ولقد قامت الحكومة بوضع
مشروع قانون قريباً ستقدم به الى المجلس،
فلا يتناسب مع هذه العبارة ترى اللجنة حفظ
الاقتراح، وانما الذي يتناسب معه الاسراع من
الحكومة بتقديمه الى المجلس، فبدلاً من ان
تكون خلال شهر من تقديمه الحكومة خلال
خمسة عشرة يوماً مثلاً.

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم: نعم سيدي الرئيس لقد اقر مجلس الوزراء في جلسة يوم السبت اول امس مشروع قانون العمل ورفع الى الطابعة لكي تنهى طباعته ويرفع الى هذا المجلس الكريم شكراً سيدي الرئيس.

معالي النائب الاول لرئيس المجلس: شكراً معالي الاخ الاستاذ علي الفقير نقطة نظام بفضل.

الدكتور علي الفقير: ارجو سيادة الرئيس ان تصوت على مقترح اللجنة حتى يكون قانونياً، حفظ الشكوى يجب ان يصوت عليه حتى يحفظ لان هذه توصية الى المجلس، والمجلس هو صاحب القرار والمجلس ما قال كلمة بشكل تصوري.

معالي النائب الاول لرئيس المجلس: الاستاذ الغياشة.

السيد ابراهيم الغياشة: شكراً معالي الرئيس.

اولاً اتم انيتوا الحديث بهذا الاقتراح بدون ما يقترح احد الزملاء في اقسام باب النقاش في هذا الموضوع، وانتقلتم الى البند الذي يليه.

صحيح انه الزميل النائب بنام جدادين سحب اقتراحه او استجوابه لنوزير العمل، وصحيح الحكومة ايضاً اقترت هذا القانون، لكن ارى من المناسب. وكان من المفروض على اللجنة اخوانا في اللجنة الادارية انهم يعطوه صفة الاستعجال وليس حفظ الاقتراح، وشكراً.

معالي النائب الاول لرئيس المجلس: اذا سمح الزملاء كثير من الاخوان من طلب حفظ حسب قرار اللجنة الادارية ومنهم من طلب من الحكومة ان توضح وجهة نظرها حول هذا الامر، وبعد بيان معالي نائب رئيس الوزراء اتوقع الامر واضح للجميع هل يوافق المجلس على قرار اللجنة الادارية؟

مطروح للتصويت.

موافقة، البند الذي يليه.

السيد المقرر:

٢. الاقتراح برغبة رقم (١٥) تاريخ ١٩٩٣/١/١٧ والمقدم من سعادة النائب السيد محمد الازايذة بشأن ترفيع لواء مادبا الى محافظة. (تري اللجنة حفظ الاقتراح).

معالي النائب الاول لرئيس المجلس: الاستاذ محمد الازايذة.

السيد محمد الازايذة: شكراً معالي الرئيس.

ان مجتمعنا يتطور وان الوحدات الادارية تكبر ولا تصغر، ولطالما طالب النواب ويمثل هذا الطلب واتوجه بمثل هذا الاقتراح.

لذلك اني اري في اقرار اللجنة الادارية اجحاف في هذا الامر، واجتالب بعرض هذا الاقتراح برغبة على معالي وزير الداخلية ل يتم مناقشته حيث ان المواطنين يطالبون وبالحاح الى رفع هذا اللواء الى محافظة. وشكراً.

معالي النائب الاول لرئيس المجلس: شكراً لكم، السيد المقرر.

السيد المقرر: سيدي اذا تذكر في جلسة سبقت الجلسة الماضية تكلمنا عن المبادئ الثلاثة

التي تعتمدها الحكومة بقضية تقسيمات ادارية، وصوت المجلس على هذه المبادئ الثلاثة انها مقبولة من حيث المبدأ لديه واعتمدنا بناءً عليه حفظ الاقتراح برغبة لترفيح الطيبة الى لواء.

ولذلك قلنا في نهايتها ان اي قضية تتعلق بالتقسيمات الادارية سيكون مآلها الى الحفظ بناءً على توجه المجلس للاقتراحات الثلاثة هذه واحدة. اما الثانية فان التوجه الحقيقي اذا كنا نريد ان نكون واقعيين فان التوجه الحقيقي لدى الحكومة قد اعلنته في تلك الجلسة انه لن ينظر في تلك القضايا، واذا اردنا ان نكسب وقت هذا المجلس الى قضية يمكن ان نجهلها تنفيذاً عند السلطة التنفيذية فالاولى ان نطرحها، فاللجنة الادارية نظرت من منظور واقعي ومن منظور ان الوقت ضيق. فالاولى ان يقدم ما يمكن تحقيقه، واذا اردت ان تطاع فاطلب ما يستطيع.

من هذا الباب وهذا التوجه اضافة الى التصويت على المبدأ والتوجه من قبل هذا المجلس اخذنا هذا القرار.

معالي النائب الاول لرئيس المجلس: شكراً لكم، الاستاذ عيسى الرموي.

ستعطي سماعة الاستاذ، سماعة الاستاذ عيسى الرموي.

السيد عيسى الرموي: شكراً معالي الرئيس.

بخصوص هذا القرار معالي الرئيس بخصوص قرار اللجنة الادارية رقم (٢) كان يودي ان تكون الاسباب مقنعة من سعادة المقرر والتي اعتمد بها على الاسس التي طرحت من

قبل معالي وزير الداخلية، وانها اسس مقنعة ونعتر ان وزارة الداخلية سوف تنهج مستقبلاً ضمن هذه الاسس لتغيير الادارات او ترليتها، ولكن الملفت للنظر ان لواء مثل لواء مادبا، هذه الاسس تنطبق عليه، بالنسبة لعدد السكان والموقع الجغرافي ومساحة الارض، وكل الاسس التي طرحت من اجل تعديل هذه المناطق ورفع مستواها الاداري فهذا الاستغراب يشدني دائماً انني اجد من بعض اعضاء اللجان العون دائماً الى تغيير حاجة المواطن الاردني في تطوره وبالتالي هذا عون الى السلطة التنفيذية وعدم خدمة المواطنين.

انا اقول هذا مع اعتدائي لسعادة المقرر وعني على لواء جرش الذي طالما طالبنا بتحويله الى محافظة، والمطالبة لم تتم من قبل نائب او نائين بل كانت من (٦١) نائب و(١٥٥) الف مواطن، مع اكتمال كل الشروط التي تحدث عنها معالي وزير الداخلية، واجد هنا الآن لواء مادبا متكامل الشروط، ونجد الاعتراض والحفظ.

انا اري ان نحول هذا القرار الى الحكومة ولتجاوب كيف ما تشاء في الرد. وشكراً.

معالي النائب الاول لرئيس المجلس: الاستاذ علي الفقير نقطة نظام.

الدكتور علي الفقير: شكراً معالي الرئيس.

اود ان اذكر الاخوة النواب المحترمين

بقرار هذا المجلس بضرورة حفظ كل مقترح من هذا القبيل، في الموضوع نقطة نظام معالي الرئيس...

الرئيس.

معالي النائب الاول لرئيس المجلس:
الاستاذ عبد الكريم الدغمي.

السيد عبد الكريم الدغمي: شكراً معالي
الرئيس.

حقيقة ان النائب عندما يقدم اقتراح برغبة يكون قد نقل رغبة ناخبيه او يرغب بنقل رغبة الناخبين الى الحكومة، هذه الرغبة يريد عليها تأييداً من المجلس، بغض النظر عن الاسم التي ذكرها الشيخ علي الفقير، التي نذكرها جميعاً والتي ذكرها الاخوان بغض النظر هناك اقتراح برغبة مقدم من زميل لنا بهذا المجلس وهو زميل بالمناسبة جديد بهذا المجلس، وانتخب حديثاً في هذا المجلس واجب علينا ان نوافق احالة هذا الاقتراح للحكومة، الحكومة لن تكون بحرج عندما نحيل اليها هذا الاقتراح ان كان ممكناً تنقله وان كان غير ممكن فتتخذ الاجراءات المناسبة بحق هذا الاقتراح، فلذلك لا ارى داعياً لكثرة النقاش حول هذا الموضوع، واقترح معالي الرئيس قفل باب النقاش والتصويت على المقترح الابعده وهو الاحالة الى الحكومة. وشكراً.

معالي النائب الاول لرئيس المجلس:
الاستاذ احمد عويدي العبادي.

الدكتور احمد العبادي: شكراً معالي
الرئيس.

الحقيقة لي تعليق ثلاث نقاط حول هذا الموضوع، اولاً سبق وكان من توجهه المجلس الكريم بحفظ اي طلب يتعلق بترقية اية منطقة ادارية في سائر اഞ്حاء المملكة وبالتالي فان مثل

لو سمحوا الزملاء الافاضل خلبنا نترك زميلنا ان يبدي رأيه، ومن ثم اذا كانت نقطة نظام في هناك رئيس اللجنة القانونية من هو اكثر من معرفة بهذا الامر تفضل سماحة الاستاذ.

الدكتور علي الفقير: هذا المجلس اتخذ قراراً وكنت انا ضد هذا القرار وصوت ضده، وحتى قلت حينها يجب ان نحيل مثل هذه المقترحات الى الحكومة حتى تكون هي المسؤولة في رفضه او عدمه، ولكن المجلس تعهد وقبل على نفسه بالاغلبية ان يحفظ كل شكوى من هذا القبيل ومقترح من هذا القبيل حتى لا نضيع وقت المجلس ونعيد الامر ونبدأ ثانية وثالثة ارى ان نحفظ مثل هذه القضايا تنفيذاً لقرار المجلس وهذا من باب الحفظ للنظام. وشكراً.

معالي النائب الاول لرئيس المجلس: لو سمح الزملاء اساء كثيرة مسجلة عندي لكن ارجب حتى لا نخطئ سماع رأي معالي رئيس اللجنة القانونية، هل هي نقطة نظام؟ تفضل.

السيد سليم الرزعي رئيس اللجنة
القانونية: شكراً معالي الرئيس.

سيدني الرئيس الامانة ان ما اوردت الاخ الاستاذ علي الفقير لا يدخل تحت باب نقطة نظام، نقطة النظام تكون حيث ما يخالف المجلس ورئيس المجلس احكام النظام الداخلي لهذا المجلس، لا توجد اية مخالفة لاحكام النظام الداخلي شكراً.

معالي النائب الاول لرئيس المجلس:
شكراً معالي الاخ. الاستاذ فارس النابلسي.
السيد فارس النابلسي: ما طلبت معالي

السيد المقرر:

٣. الاقتراح برغبة رقم (٢٠) تاريخ
١٩٩٣/٢/٦ والمقدم من سعادة النائب السيد
عمد الدردور بشأن تخصيص مفتي عام في
مديرية اوقاف الرمثا.

(تري اللجنة جواز النظر واحالته الى
سماحة وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات
الاسلامية والاجابة عليه خلال اسبوعين).

الجميع: موافقة.

معالي النائب الاول لرئيس المجلس:
موافقة.

السيد المقرر:

٤. اقتراح برغبة رقم (٢٢) تاريخ
١٩٩٣/٢/٧ والمقدم من معالي النائب السيد
عبد الكريم الدغمي، بشأن انشاء مستشفى
عسكري في إحدى مباني جامعة ال البيت في
عاصمة المرق.

(تري اللجنة جواز النظر واحالته الى
سيادة رئيس الوزراء وزير الدفاع والاجابة عليه
خلال شهر).

الجميع: موافقة.

معالي النائب الاول لرئيس المجلس:
موافقة.

السيد المقرر:

٥. الشكوى رقم (١٦٠) تاريخ
١٩٩٣/١/٦ والمقدمة للمجلس من الصحفيين
والفنيين العاملين في وكالة الانباء الاردنية بشأن
مطالبهم باعادة صرف العلاوة الفنية لهم والتي
كانت تمنح لهم حتى عام ١٩٧٧ حيث حجبتها

هذا الاقتراح يأتي مخالفاً لما كان توجهه عليه واليه
المجلس الكريم.

النقطة الثانية ان مثل هذا الاقتراح اذا
اتخذناه بأحاليته الى اللجنة الادارية او الى
الحكومة فان ذلك سيفتح علينا ابواباً كثيرة، وانا
شخصياً حينها سأقدم باقتراحات لترقية مناطق
ادارية يبلغ عددها اكثر من ثلاث.

النقطة الثالثة ليس كل ما يريه الناس
يمكن تنفيذه واقعياً وعملياً سواء من قبل المجلس
الكريم او من قبل الحكومة، لاننا كما سبق
واطلعنا على جواب معالي وزير الداخلية في
جوابه على اللجنة الادارية اثناء اجتماعها ان
هناك اسس تعتمد وتتخذ بمثل هذه الاجراءات،
وباعتقادي ان مثل هذا الطلب تنفيذه بعد
سنوات عده فلا داعي للعجال والاستعجال
وارى حفظ هذا الاقتراح. شكراً معالي
الرئيس.

معالي النائب الاول لرئيس المجلس:
الاستاذ احمد عويدي العبادي مع قرار اللجنة.
من مع توجه الى الحكومة، لانه الاستاذ عبد
الكريم الدغمي طلب اقفال باب النقاش، وفي
عليه، بدنا واحد يتكلم مع وواحد يتكلم ضد.

اذن قرار اللجنة الادارية مطروح الى
التصويت.

من مع احالة الى الحكومة.

السيد الامين العام: ٢٦ من ٥٩.

معالي النائب الاول لرئيس المجلس: ٢٦
من ٥٩ ولم ينجح، البند الذي يليه.

نظام العلاوات الموحدة رقم (٣) لعام ١٩٧٧، رغم استمرار سبب منحها وهو تميز العمل في الوكالة ودقته وحساسيته.

(تري اللجنة جواز النظر واحالتها الى معالي وزير الاعلام والاجابة عليها خلال شهر).

الجميع : موافقة.

معالي النائب الاول لرئيس المجلس : موافقة.

السيد المقرر :

٦. الشكوى رقم (٣٤١) تاريخ ١٩٩٣/٢/١ والمقدمة للمجلس من موظفي صحيفة (صوت الشعب) بشأن مطالبهم المتمثلة فيما يلي :

- رفع رواتب العاملين وخاصة الصحفيين بما لا يقل عن (٥٠) دينار للموظف.
- وضع حد ادنى لرواتب الصحفيين لا يقل عن (١٥٠) دينار.
- صرف راتب الثالث عشر بأثر رجعي يبدأ بعام ١٩٩١.
- اقرار مبدأ الزيادة السنوية بنسبة لا تقل عن ١٠٪ وبأثر رجعي يبدأ بعام ١٩٩١.
- اجازة سنوية للصحفيين مدتها ثلاثة اسابيع.

(تري اللجنة حفظ الشكوى).

معالي النائب الاول لرئيس المجلس : الاستاذ سليم الزعبي.

السيد سليم الزعبي : شكراً معالي الرئيس.

نعم هي شركة مساهمة عامة لكن

الحكومة تملك غالبية اسهم هذه الشركة، الغالبية ساحقة الحقيقة لذلك يعني هي هذه الشركة من شركات القطاع العام حتى ولو كانت شركة خاصة، من حقنا ان كان هناك ظلم واقع على اي جهة معينة ان نحاول رفع الظلم عن هذه الجهة فانا ارى ان هذه الشكوى شكوى صحيحة ومقبولة وارى ضرورة إحالتها الى الحكومة لانصاف الصحفيين العاملين في صحيفة (صوت الشعب) اسوة بزملائهم العاملين في القطاعات الاخرى. وشكراً.

معالي النائب الاول لرئيس المجلس : السيد المقرر ومن ثم احمد عتاب.

السيد المقرر : من حيث المبدأ نحن نتفق مع الاخ سليم الزعبي في قضية الانصاف، لكن نود من الاخ سليم الزعبي ان يسمعنا بالنظام على ان نعالج مثل هذه القضايا، يعني نحن لم نرد في النظام الداخلي، يسمعنا على ان نعالج هذه القضية وسبق وان ناقش المجلس مثل هذا الطرح وقال فيها يتعلق بالادارة العامة اي الحكومة والدولة، فيتم مناقشتها من خلال اللجنة الادارية اما غير ذلك فاذا فتحنا الباب للمظالم، فأتنا مستدخل بين الجار وجاره والمواطن والمواطن، وهذه قضية اظن ان المجلس لا يتحملها وليست له فيها اي سند قانوني.

معالي النائب الاول لرئيس المجلس : الاستاذ احمد عتاب.

الدكتور احمد عتاب : شكراً معالي الرئيس.

اظن ان اللجنة كانت متسارعة في قرارها اذا لم تستشر نقابة الصحفيين، لماذا لم تتكلم مع

نقابة الصحفيين او نقيب الصحفيين للاستئناس برأيهم، اقترح ان يكون هناك طبعاً اجتماع بين هذه اللجنة ونقيب الصحفيين لأجل الوصول الى حل هؤلاء الصحفيين اسوة بغيرهم. وشكراً.

معالي النائب الاول لرئيس المجلس : نعطي رئيس اللجنة الادارية الاستاذ قوجق.

السيد داود قوجق رئيس اللجنة الادارية : بسم الله الرحمن الرحيم.

الواقع اللجنة اطلعت على تقرير نقابة الصحفيين وعلى جهود النقابة مع الشركة، مع شركة صوت الشعب، ودرست الموضوع المقدم من النقابة لكن السبب في حفظ الشكوى ان اللجنة الادارية تنتظر في الامور العامة وليست في الشركات الخاصة، وشكراً.

معالي النائب الاول لرئيس المجلس : الاستاذ الفقير.

الدكتور علي الفقير : شكراً معالي الرئيس.

رغم قناعتي بوجهة نظر اللجنة من الناحية القانونية، الا اننا من الناحية الانسانية يجب ان نحيل هذه القضية الى الحكومة لتدرس وجهاً من وجوه التعامل مع هذه القضية لانصاف هؤلاء الناس. فان وجد بذلك سيلاً كان به والا فتعهد الى حفظها هي لا نحن، وشكراً.

معالي النائب الاول لرئيس المجلس : الاستاذ الغياشه.

السيد ابراهيم الغياشه : شكراً معالي الرئيس.

من خلال الارقام التي ذاکر فيها اصحاب الشكوى يظهر ان رواتبهم متدنية اكثر من اللزوم، وحسب الاشارة التي اوضحها السيد رئيس اللجنة القانونية بأن هذه الجريدة هي تقريباً مساهمة الحكومة فيها كبيره وكأن ثلثين هذه الجريدة ملكيتها حكومية يا مقرر اللجنة اتق الله وتخاف الله جد يعني لما يضعوا الارقام هذه ونقارنها مع الناس الاخرين مع الصحفيين الاخرين في كل الصحاحه الاردنيه على مجال الصحافة الاردنيه يعتبر كانهم ياخذوا (١٠٪) من المخصصات ما تصرف لهم من الجرائد الثانية او الصحافة الثانية.

لذا فاني مع الشكوى وعرضها وجواز النظر بها ومطالبة حقوق هؤلاء الناس.

معالي النائب الاول لرئيس المجلس : شكراً معالي الاخ. الاستاذ حسني انت مسجل وستعطي الدور عندما يأتي دورك. اذا سمحت الاستاذ الكوفي ومن ثم الاستاذ عويدي العبادي.

الدكتور احمد الكوفي : بسم الله الرحمن الرحيم.

الحقيقة ان ما ينطبق على وكالة الانباء الاردنية ينطبق على العاملين في صحيفة (صوت الشعب) والحكم ان الحكومة تساهم في هذه الصحيفة بنسبة تزيد على (٥١٪) كما اعلم، والامر الثاني ان الحكومة تتدخل في تعيين ادارتها العليا.

ولذلك مطلب في عمله ويحال الى الحكومة من اجل ان تبدي رأيها في هذا المجال. وشكراً.

معالي النائب الاول لرئيس المجلس

الاستاذ احمد عويدي العبادي.

الدكتور احمد العبادي: شكراً سيدي

الرئيس.

الحقيقة رغم اني اتفقت مع اللجنة الكريمة بالقرارات السابقة الا انني بالتأكيد لا اتفق معهم اطلاقاً في هذا القرار او هذه التوصية ذلك ان صحيفة الشعب كما تعلم جميعاً تساهم بها الحكومة اكثر من النصف. وايضاً تشرف على تعيين المواقع القيادية فيها ولجنة الادارة او مجلس الادارة. والصحيفة ايضاً تتعثر بين حين وآخر وكما اعلم ان الحكومة في عام (١٩٩٢) قامت بمساعدتها بحوالي مليون او مليون ونصف دينار اردني لكي لا تغلق الصحيفة وتنتهي.

كما ان ايضاً اللجنة سبقت وعالجت الكثير من القضايا الفردية التي تخرج عن النص النظامي الداخلي، واستغرب كيف يمكن عدم اعتبار هذه اللجنة، اذا قلنا عدم اعتبار هذه النقطة اذا قلنا انها خارج النظام الداخلي، كيف عولجت سابقاً قضايا خارج النظام الداخلي واخذ بها وتقرر بها لدى المجلس الكريم ولا يقرر مثل هذه القضية الشيء الاخر ان الصحفيين الذين يعملون في صحيفة الشعب اناس مظلومين جداً، ولا بد من انصافهم قبل ان تغلق الصحيفة وقبل (تطفيشهم) لانه حتى في حالة (تطفيشهم) لا يجردون عملاً خارج هذه الصحيفة.

لذا فاني مع احالة هذا الموضوع الى الحكومة لدراسته والاجابة عليه في مدة شهر على الاقل ولا بد من دعم هذه الصحيفة ولا بد من دعم العاملين بها لكي تبقى مؤسسة وطنية تنقل

الاخبار للشعب لانها صوت الشعب شكراً معالي الرئيس.

معالي النائب الاول لرئيس المجلس:

الاستاذ فوزي الطعime.

الدكتور فوزي الطعime: معالي

الرئيس.

الاحظ فيما يتعلق بقرارات اللجنة الادارية ان المجلس الكريم يقع في تناقضات، فيعض الاقتراحات برغبة تقبل في جلسات واقتراحات برغبة مثيلة لها ترفض بجلسات اخرى.

اي مواطن او مجموعة مواطنين لهم الحق بالتقدم بالشكوى بمظلمة لمجلس النواب، واحيلت قضايا فردية للجنة الادارية، فما بالك بمجموعة عاملين موظفين في مؤسسة شبه رسمية في هذا البلد يتقدمون بشكوى فتقرر اللجنة الادارية بحفظها، لا اري اي مبرر لحفظها واري ان يلتقي هذا المجلس الكريم حول مبادئ تحكم عمله.

لذا اقترح بأحالتها الحكومة والنظر بها. وشكراً.

معالي النائب الاول لرئيس المجلس:

شكراً، الاستاذ المقرر.

السيد المقرر: شكراً سيدي.

سواء القضية عمالة من فرد او مجموعة يهنا الحال عليه، هل هي الحكومة والادارة العامة ام غير الادارة العامة؟

لو كل الشعب الاردني وقف يتكلم عن قضية او شكوى لا تتعلق بالادارة العامة ووقف

معالي الاستاذ يوسف العظم.

السيد يوسف العظم: بسم الله الرحمن

الرحيم.

طالما الاشراف على الموقع القيادي في الصحيفة حكومي، وقطاع كبير من العاملين فيه يعتبرون موظفين لان رواتبهم من موازنة الصحيفة، ولكن الصحيفة في النهاية معظم راسمالها حكومي، لذلك الاخطر اننا نكيل او دخلنا في نطاق من يكيلوا بمكيالين لا يجوز اتخاذ وهذا عتاب للجنة الادارية، اتخاذ تعبير قضية خاصة تكفه تستند اليها اللجنة الادارية بعض القضايا، هذه ليست قضية موظف مظلوم من رئيسه، ولا قضية انسان مظلوم نشكبه او نحيله الى مسؤول في الداخلية والامن العام يمكن نقول له اشتكي لرئيس الدائرة، هذه قضية عدد كبير من الموظفين، لذلك الطريقة المتبعة الان نطالب بأن يتساوى المعلمون وانا واعي ما اقول المعلمون في التعليم الخاص، بالمعلمين لدى الحكومة، نحن الان نطالب بمساواة الصحفيين لدى الحكومة في الصحيفة التي تمتلكها الحكومة او اكثرها بالصحفيين الذين يعملون بالقطاع الخاص القضية عكسية تماماً، ساور هؤلاء العاملين في صحيفة تمتلك الحكومة معظم اسهمها بالصحفيين الذين لا تمتلك الحكومة معظم اسهمها وان يمتلكها افراد. لذلك اري ان يحال الى الحكومة للنظر فيها مع التوصية بانصافهم واحقاق الحق. شكراً.

معالي النائب الاول لرئيس المجلس:

الاستاذ عبد الكريم الدغمي.

فرد يتعلق بالادارة العامة، القضية قانونية صحيحة. فلا يهنا عدد المتقدمين هذه واحده.

الامر الثاني نحن ننظر من خلال منظار قانوني فإذا كان لنا سند قانوني يتكفي عليه المجلس فأننا نحيلها الى الادارة العامة.

الامر الثالث لو فتحنا هذا الباب بهذه الصورة قضية الشبه رسمي، فعند البوتاس والفوسفات والاسمدة والشركات والصحف كلها سوف تحول شكواها الى هذا المجلس بمعنى اننا سنجنا الصلاحيات المفوضة لمجلس الادارة في هذه الشركات بأن تعالج قضاياها بنفسها كما سميت هذه مؤسسات عمل نمط المؤسسات المغلقة بالادارة والمالية واخيراً المجلس هو الذي يحدد، لكن الذي يحكم في النهاية هو النظام والقانون. وشكراً.

معالي النائب الاول لرئيس المجلس:

شكراً لكم، الاستاذ ابو زنت.

السيد عبد المنعم ابو زنت: بسم الله الرحمن الرحيم.

شكراً معالي الرئيس.

هذا المجلس الكريم انتخبه الشعب ليكون غوث للشعب في رفع الاذى والظلم وسبق ان نظرنا في قضايا فردية دون هذا المستوى من الظلم هذه الصحيفة وغيرها تعتبر نافذة اعلامية فينبغي ان نكون عوناً للعاملين فيها على التعفف والاكتفاء الذاتي.

لذلك اني اطالب بأعلى صوتي لتحال على الحكومة حتى ينصف. وشكراً.

معالي النائب الاول لرئيس المجلس:

السيد عبد الكريم الدغمي: شكراً معالي الرئيس.

اخذنا واعطينا في هذا الموضوع كثيراً فقسم منا يقول بأنها شركة تمتلكها الحكومة بالأغلبية الساحقة، وأنها شركة مساهمة عامة وإلى آخر ما جاء في الأقوال.

المهم في هذا الأمر ما قاله مقرر اللجنة الإدارية من أنه ما هو السند القانوني من إحالة مثل هذه الشكوى إلى الحكومة، أنا اعتقد أن هنالك سند قانوني لإحالة هذه الشكوى إلى وزير العمل، فوزير العمل مختص بالتحقيق بطلبات العاملين في المؤسسات في القطاع الخاص هو له صلاحيات بموجب قانون العمل أن ينظر بمطالب العاملين في أية مؤسسة فلا حرج علينا ولا حرج على وزير العمل من أن ينظر هذه الشكوى برغبة من المجلس وأن يحقق بها وأن يستدعي مجلس الإدارة أو يستدعي المدير العام بما له من صلاحيات في قانون العمل، ثم ينظر ويتفاهم ويتباحث مع الشركة المطلوب منها الزيادات، والمطلوب منها تحسين أوضاع العاملين بها وهو أمر لا غبار عليه فيه، ولا غبار على الحكومة فيه لذلك اقترحت معالي الرئيس أن نحال هذه الشكوى وهذا المطلب إلى السيد وزير العمل لبحثها والإجابة عليها. وشكراً.

معالي النائب الأول لرئيس المجلس: السيد المقرر.

السيد المقرر: بالنسبة لقضية مساهمة الحكومة في شركة صوت الشعب هنا نفرق بين قضية مساهمة الحكومة كمساهمة مباشرة وبين مساهمة الصناديق التي تعمل في الأجهزة

الحكومية، الصناديق التي تعمل في الأجهزة الحكومية هي التي تساهم في مثل هذه الشركات وليست الحكومة مباشرة.

ولذلك نميز بمثل هذه القضية مساهمة الصناديق التي تكون تابعة لمؤسسة حكومية تساهم بجزء منه، أو مساهمة الحكومة بها مباشرة، وهذه قضية تختلف عما يتصوره الاخوة النواب.

أما من حيث الوجاهة ما اقترحه الأستاذ عبد الكريم الدغمي يعني كلام به وجاهة يا حبذا لو المجلس يتوجه مثل هذا التوجه. وشكراً.

معالي النائب الأول لرئيس المجلس: الأستاذ سلامة الغوييري.

السيد سلامه الغوييري: شكراً معالي الرئيس.

في الواقع أرجو يعني أن يسمح لي المقرر ورئيس اللجنة أن كثيراً من هذه الشكاوي ترد لنا، وينسب بها عدم النظر أو ترى اللجنة حفظ الشكوى دون أن تبرز ما هي الأسباب التي جعلتها تحفظ أو تقبل هذه الشكوى.

أرجو أن يتفق على أن يكون هناك موجز للسبب الذي يؤدي إلى حفظ تلك الشكوى أو إحالتها للحكومة، هنا موضع المطالب لكن اللجنة كيف وصلت إلى هذا القرار لم يوضح نرجو أن يوضح باستمرار مثل هذه القضايا.

ثانياً أرى أنه حتى لا يقال على أن هذا المجلس يكمل بمكيالين ما دام نحن إحلنا القضية التي قبلها وهي مشابهة.

أرجو أن نحال هذه القضية إلى الحكومة أو

إلى وزير العمل. وشكراً.

معالي النائب الأول لرئيس المجلس: ما أود قوله للزملاء الأفاضل بأن هناك كثير من جدول الأعمال ولا يزال هناك بقية باقية من الزملاء ممن يرغبون بالحديث حول هذا الموضوع، هل هناك رغبة بالاستمرار؟ الأستاذ حسني الشيبان تفضل.

السيد حسني الشيبان: شكراً معالي الرئيس أنه أخيراً قرر إعطائي الكلام مع أنني كنت أول من طلب الكلام منذ أن انتهى مقرر اللجنة من قراءة الشكوى وأني استغرب ثانية لإعطاء بعض الزملاء مرتين قبل أن أعطى مرة واحدة بكل الحالات معالي الرئيس.

أولاً: من حيث المبدأ، الحق معطى دستورياً وحسب النظام الداخلي، لكل الأردنيين ولم يحدد ما إذا كانوا يعملون بقطاع خاص أو قطاع عام، فهذا حق لأي أردني، هذا من حيث المبدأ.

ثانياً: أن هذه الشكوى تتعلق بشريحة تعمل في الصحافة وهي ركن أساسي من أركان الديمقراطية فمن الحري بنا والآخرى أن نهتم بهذه الشريحة لأنها بالواقع طبيعة عملها ذواتها وطبيعة وحساسية خاصة تميزها عن غيرها، أقول الصحافة ركن أساسي من ديمقراطيتنا.

ثالثاً: في واقع الحال أن هذه المؤسسة صوت الشعب في حقيقة الحال هي مؤسسة أن لم نسمها حكومية فهي شبه حكومية فلا يجوز عندها يتعلق الأمر بتعيين رئيس مجلس إدارتها وتعيين مديرها وتعيين وطرق التصرف بما لها

وأجهزتها أن نعاملها على اعتبارها قطاع عام وعندما يتعلق الأمر بطلب فئة من العاملين بها نقول أنها قطاع خاص فنحمل طلبهم حتى وإن كان وأنا استغرب رد مقرر اللجنة في الواقع حتى وإن كان المساهم في هذه الشركة هي صناديق تعمل تحت إشراف مؤسسات حكومية، الأمر سيان بدل ما نقول هذه أذني هذه أذني مباشرة صناديق حكومية فهي حكومة. فلذلك أرى أن توجه هذه الشكوى لمحددات وأنا أتي على ما اقترحه الأخ عبد الكريم الدغمي وإلى وزير العمل وربما بالتشاور مع معالي وزير الإعلام الاثنين، وأنا أرى أن توجه إليهم هذه الشكوى مع توصية من المجلس بضرورة انصاف هؤلاء ليس فقط كشكوى عادية مع توصية من المجلس بضرورة الاهتمام بهذه الشكوى وانصاف الاخوة الذين تقدموا بها وشكراً معالي الرئيس.

معالي النائب الأول لرئيس المجلس: الأستاذ عيسى الرميوني.

السيد عيسى الرميوني: أنا اكتفي بما تحدث به الزملاء. وشكراً.

معالي النائب الأول لرئيس المجلس: شكراً لكم، الأستاذ حمزة منصور.

السيد حمزة منصور: شكراً معالي الرئيس.

أنا أؤكد مع الاخوة على أهمية هذا القطاع وأهمية شعوره بالأمن الاقتصادي والاجتماعي ومن هنا فأني أتي على ما ذكره الأخ الدكتور حسني الشيبان بضرورة دراسة أوضاع هذه الفئة من الصحفيين ضماناً لاداء متميز ومبداء في العمل وانصافهم وشكراً.

هذا من الشكوى

معالي النائب الاول لرئيس المجلس:
شكراً لكم، ختامها مسك الاستاذ فخري
قموار.

السيد فخري قموار: شكراً معالي
الرئيس.

الحقيقة انا من حيث المبدأ يعني لا املك
الا ان اقف الى جانب الاخوه اصحاب هذه
الشكوى واقف ايضاً مع مطالبهم من حيث
المطالب المحددة في هذه الشكوى، لكنني اقول
من زاوية اخرى هل تستطيع هذه المؤسسة او
هذه الصحيفة ان تلبي هذه الطلبات فاعتقادي
ان هذا غير ممكن وصعب جداً، ولزيت من
التوضيح اقول ان جريدة صوت الشعب تحقق
في كل يوم تصدر فيه وهي تصدر كل يوم تحقق
معجزه يوميه بأنها قادرة على الاستمرار وقادرة
على الصدور اليوم. هذه الصحيفة يعني من
الصعب عليها لكن واقعيين وعمليين من
الصعب عليها ان تلبي هذه الطلبات مع
تقديري واحترامي لطلبات الاخوة والزعماء من
الصحفيين الطلب غير واقعي بسبب الوضع
المتري لهذه الصحيفة، وبناءً عليه انا اقول انه
من الافضل ان نحال هذه الشكوى الى الحكومة،
ليس لتلبية هذه الطلبات بصورة مباشرة وإنما
لدراسة اوضاع هذه الصحيفة واعادة تقييمها
والبدء بتصفيتهما من اجل اعادة اصدارها بتركيبة
جديدة وبأسلوب جديد وباعادة ترتيب هذا
الكادر الصحفي العامل فيها بحيث يتسنى له ان
يحقق هذه المطالب ولذلك انا معالي الرئيس مع
احالة هذه الشكوى على الحكومة ليس لاغراض
المطالب المحددة الواردة فيها بصورة مباشرة وإنما
من اجل اعتبار هذه الفرصة مناسبة لاعادة

دراسة اوضاع جملة وتفصيلاً. وشكراً.

اصوات: نثني على ذلك.

معالي النائب الاول لرئيس المجلس:
شكراً لك، اذا سمحوا الزملاء الافاضل هناك
اقتراح باحالة الى الحكومة واقتراح اخر عند اكثر
الى معالي وزير العمل، وهناك قرار اللجنة هناك
اقتراح الى الحكومة وهناك اقتراح من الاستاذ
عبد الكريم الدغمي ان يحال الى معالي وزير
العمل، ومن ثم قرار اللجنة.

يصوت على اقتراح الاستاذ عبد الكريم
الدغمي وهو احالته الى معالي وزير العمل.
عندما تكون الحكومة هي تشكل لجنة من
اصحاب الاختصاص، الى معالي وزير العمل.

السيد الامين العام: ٢٥ من ٥٨.

معالي النائب الاول لرئيس المجلس: ٢٥
من ٥٨.

الاقتراح لم ينجح، الاقتراح الآن هو
احالته الى الحكومة من مع هذا الاقتراح؟

السيد الامين العام: ٣٩ من ٥٨.

معالي النائب الاول لرئيس المجلس: ٣٩
من ٥٨. ويحال الى الحكومة البند الذي يليه.

السيد المقرر:

٧. الشكوى رقم (٣٨٤) بتاريخ
١٩٩٣/٢/٦ والمقدمة للمجلس من المواطن
ابراهيم جميل ابو لطيفه، بخصوص انه
خدماته من شركة مصانع الزجاج الاردنية
اعتباراً من ١٩٩٣/٢/١، بحجة عدم امتثاله
لتعليمات ادارة الشركة القاضي بنقله الى مصنع
الشركة في معان.

(تري اللجنة حفظ الشكوى).

(وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة

على قرارها هذا).

أمين عام مجلس الامة
صالح الزعبي
اللجنة الادارية
لمجلس النواب

معالي النائب الاول لرئيس المجلس:

موافقة. البند الذي بعده.

السيد الامين العام:

٢. قرار اللجنة الزراعية رقم (٥) تاريخ
١٩٩٣/٢/١٤ والمتضمن تقرير اللجنة حول
الواقع الزراعي في الاردن.

معالي النائب الاول لرئيس المجلس:
مقرر اللجنة الزراعية، تفضل.

الدكتور فوزي الطعيمه مقرر اللجنة
الزراعية: شكراً معالي الرئيس.

قرار رقم (٥)

كانت قد اجتمعت اللجنة الزراعية
لمجلس النواب بنصاها القانوني بتاريخ
١٩٩٢/١٢/٨، برئاسة معالي السيد محمد
العلاونه وبحضور مقررها سعادة الدكتور فوزي
الطعيمه واصحاب المعالي والسعادة السادة:

سلطان العدوان، ابراهيم الغياشه،
عمود الهوميل، عبد الله الزريقات ومحمد
المعر.

قررت اللجنة القيام بجولات ميدانية الى
المناطق والمراكز الزراعية المختلفة الشعبية
والرسمية للاطلاع على الواقع الزراعي في
المملكة.

وكانت اولى هذه الجولات الى مناطق
جنوب المملكة بتاريخ ١٩٩٢/١٢/١٤، حيث
التقت مع مزارعي غور الصافي ووادي عربة
ولواء العقبة وزارات بعض المراكز الزراعية
الرسمية في تلك المناطق ومصانع الاسمدة في
العقبة التابعة لشركة الفوسفات.

وعقدت اللجنة اجتماعاً بتاريخ
١٩٩٢/١٢/٢٠ برئاسة معالي السيد محمد
العلاونه وبحضور مقررها سعادة الدكتور فوزي
الطعيمه واصحاب المعالي والسعادة السادة:

ابراهيم الغياشه، محمود الهوميل، عبد
الله الزريقات ومحمد المعمر.
وتغيب بمعذره معالي السيد سلطان
العدوان.

حيث قررت اللجنة استئناف الجولات
الميدانية بتاريخ ١٩٩٢/١٢/٢٢ والتقت مع
مزارعي محافظة المفرق، وبتاريخ
١٩٩٢/١٢/٢٧ التقت مع مربي الابقار
 واصحاب مصانع الالبان في مبنى مجلس الامة.

كذلك اجتمعت اللجنة بتاريخ
١٩٩٣/١/١٠ برئاسة معالي السيد محمد
العلاونه، وبحضور مقررها سعادة الدكتور
فوزي الطعيمه واصحاب المعالي والسعادة
السادة:

سلطان العدوان، ابراهيم الغياشه،
عمود الهوميل، محمد المعمر وتغيب عن
الاجتماع بدون عذر سعادة السيد عبد الله
الزريقات.

حيث قررت اللجنة القيام بجولة ميدانية
الى مناطق الاغوار الشمالية والوسطى والتقت
مع المزارعين في قاعة تسويق العارضة بتاريخ

١٩٩٣/١/١١

وبتاريخ ١٩٩٣/١/١٨ التقت مع قطاع مربي الدواجن في مبنى مجلس الامة. وبتاريخ ١٩٩٣/١/١٨ التقت مع مزارعي الشفا (الحبوب والاشجار المثمرة) في قاعة المركز الثقافي الملكي.

وبتاريخ ١٩٩٣/١/٣١، واستكمالاً لهذه الجولات واللقاءات التي قامت بها اللجنة اجتمعت اللجنة في مبنى مجلس الامة مع اصحاب المعالي وزير الزراعة ومدير عام المنظمة التعاونية واصحاب العطوفة السادة:

مدير مؤسسة التسويق الزراعي، مدير مؤسسة الاقراض الزراعي، مدير المركز الوطني للابحاث ونقل التكنولوجيا وعدد من المصدرين والوسطاء في السوق المركزي وبتاريخ ١/٢٤، ٢/٧، ٢/١٤ عقدت اللجنة عدة اجتماعات متتالية برئاسة معالي السيد محمد العلوانه وبحضور مقررها سعادة الدكتور فوزي الطعيمه واصحاب المعالي والسعادة السادة: سلطان العدوان، ابراهيم الغبابشه، محمود المومل، محمد المعمر.

وتغيب عن هذه الاجتماعات بدون معذره سعادة السيد عبد الله الزريقات تدارست وناقشت اللجنة خلال هذه الاجتماعات التقرير النهائي للجنة عن الواقع الزراعي في الاردن والذي هو بين ايديكم متضمناً قرارات اللجنة فيما يخص الموضوع المطروح.

أمين عام مجلس الامة اللجنة الزراعية صالح الزعبي.

تقرير اللجنة الزراعية النيابية عن الواقع

الزراعي في الاردن.

معالي رئيس اللجنة القانونية، هل هناك ضرورة او هناك مخالفة اذا لم يقرأ تقرير اللجنة متكاملًا، ام يطرح للنقاش.

السيد سليم الزعبي رئيس اللجنة القانونية: يعني الحقيقة الاصل ان يتلى التقرير، ودرجت اعراف هذا المجلس ان يتلى التقرير، والاعراف مكمله للنظام الداخلي سيدي الرئيس. فانا اقول انه لا يجوز ان نلغي الاعراف في هذه الجلسة وارى تلاوة التقرير الآن. شكراً.

معالي النائب الاول لرئيس المجلس: شكراً مقرر اللجنة الزراعية.

مقرر اللجنة:

تقرير اللجنة الزراعية النيابية عن الواقع الزراعي في الاردن.

اثناء مناقشة مشروع قانون موازنة الدولة لعام ١٩٩٣ تبن للجنة الزراعية مدى اهتمام الزملاء الكرام بالزراعة والنبوض بها. فلم تخلو مداخلة الا واشارت الى هذه الموضوع الهام مطالبة الدولة بالاهتمام به بشكل او بآخر، ولهذا فقد قررت اللجنة الزراعية اجراء مسح ميداني شامل للزراعة في بلدنا العزيز من أجل دراسة واقعية لهذا القطاع الواسع ووضعها بين يدي المجلس الكريم ليرى رايه ويقول كلمته فيها.

قامت اللجنة الزراعية بالوقوف على الواقع الزراعي ميدانياً والتقت بالفلاحين والمزارعين بمواقعهم وحقولهم على مستوى المملكة، واجتمعت بكل الأنشطة النوعية المختلفة، ثم التقت بالقطاع الرسمي وعمل رأسهم اصحاب المعالي وزير الزراعة ومدير عام

المنظمة التعاونية، واصحاب العطوفة مدير عام مؤسسة الاقراض الزراعي ومدير عام مؤسسة التسويق الزراعي ومدير عام المركز الوطني للابحاث ونقل التكنولوجيا وقطاع التسويق الخاص من مصدين وتجار محليين ووسطاء لتسويق المنتجات الزراعية وخاصة الخضار والحمضيات.

وخلصت اللجنة من ذلك كله الى الصورة التي تعتقد بأنها أكثر وضوحاً والمتعلقة بهذا الموضوع الهام والخطير كونه يلعب دوراً رئيساً في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتوفير الامن الغذائي الذي لا وطن ولا كرامة ولا تحرير لقرار سياسي بدون لتيقى اليد العليا للوطن والمواطن.

وخلال الاربعة عقود الماضية تعرضت الزراعة لكوارث ولحمة من شأنها تهديم دورها وهي القاعدة الرئيسة والقوية لاي اقتصاد وطني قوي. فكان لا بد من اعتماد الاستراتيجية الوطنية على الموائمة بدل المزارع لتوفير الامن الغذائي واصبح مع هذا كله ميؤوساً من الوصول الى الاكتفاء الذاتي غذائياً من خلال الزراعة الوطنية، واستوردنا جل حاجتنا الغذائية من الخارج فكانت خسارتنا فادحة وارضنا الزراعية تئن من تبويرها وإهمالها.

من هنا كان لا بد للدولة من ان تصبح المعيل لتوفير ما يغطي الحاجات المطلوبة والملحة. وانه مهما بلغت مكتسباتنا الاقتصادية فلا نجد الا الزراعة عند الملهمات لمواجهة الظروف الصعبة.

ان مسؤولية الدولة استغلال الموارد

الوطنية وادارتها، والدولة تعي مسؤولياتها ولن تقبل اغفال الموارد الزراعية من فلاح ومزارع وارض خصبة ولن تستسلم للحملة التي عطلت هذه الموارد الرئيسة، لا سيما وان ترك تسير دفة الزراعة لخبرات اقل ما يقال فيها حتى الساعة انها غير ناجحة وانها متعثرة خلال الاربعة عقود الماضية امر غير ممكن. لذا نأمل من الحكومة التدخل لتحويل المسار الزراعي المتعثر وهو القاعدة والمنطلق للابعد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

البعد الاقتصادي

ان الزراعة اقوى واصلب واعمق روافد الاقتصاد الوطني، لا سيما وان اغفال دورها في الاردن خلال الاربعة عقود الماضية قد ساهم في الازمات والاهتزازات الاقتصادية المتكررة، والدليل على ذلك ان العوائد الجمركية والضرائب لا زالت تشكل الروافد الرئيسة لاقتصادنا الوطني اذا استثنينا عوائد الحامات الطبيعية من الفوسفات والبوتاس والاسمنت.

ان الاقتصاد القوي يحتاج الى موارد قوية ودائمة ولا يكون ذلك الا بالتركيز على الانتاج المحلي من الحامات المحلية، والانتاج الزراعي المحلي هو الاوسع رقعة والاكبر حجماً والاكثر استقراراً لا سيما والاردن بلد زراعي على امتداد التاريخ وحتى الساعة. ورغم هذه الحقيقة فهناك سياسات سلبية اوصلت الزراعة الى ما تعاني منه اليوم.

اثر السياسة التموينية على الزراعة عندما وضعت السياسة التموينية كانت الزراعة الوطنية غائبة تماماً ولا أدل على ذلك من

هذا من المجلد

فصل مسؤولية توفير الأمن الغذائي عن وزارة الزراعة. فهي وحسب طبيعة عملها، أما أن تكون وزارة زراعة مسؤولة عن توفير الأمن الغذائي من الأرض الزراعية الأردنية أو لا تكون، يضاف إلى ذلك عوامل أخرى حطمت مواردنا الزراعية الوطنية أهمها:-

أ - ترك رسم البنى التحتية للتنمية الزراعية الوطنية لكوادر وخبرات غير أردنية.

ب - تحجيم دور وزارة الزراعة وفصل مسؤولية توفير الأمن الغذائي عنها.

ج - تكريس الجهود لاستيراد المنتجات الزراعية لتحقيق الأمن الغذائي الوطني، ودعم المواد التموينية الأمر الذي شجع الاستهلاك مما زاد الضغط على احتياطياتنا من العملات الأجنبية.

د - الحد من نشاط الفلاح والمزارع الأردني في جعل الأولوية للإنتاج الزراعي المستورد وتوجيه الدعم له والحوافز المادية للمستورد منه حيث يستورد بسعر أعلى مما يصل إلى ٣٠٪ من مثيله من الإنتاج الزراعي المحلي ويبيع بسعر أقل من المنتجات المحلية المثيلة له. هـ - إستيراد الإنتاج الزراعي في وقت نزول مثيله من الإنتاج المحلي مثل لحوم الدواجن والبقوليات وزيت الزيتون وثمار اللوزيات والتفاحيات وكذلك البطاطا والبصل.

و- إستيراد مواد غذائية مصنعة وبدائلها متوفرة محليا مثل العصيرات والفواكه والمربيات ومشتقات الألبان حتى الخضار المعلبة والمجمدة والاعلاف والمركزات العلفية وتسويق اللجنة مثالا هنا أن مصنع الحمضيات الطازجة في المفرق قد إهلق بعد خسارات متلاحقة لعدم

قدرته على تصريف انتاجه في اسواقنا المحلية التي اغرقتها المواد المماثلة المستوردة واغلبها عصيرات كيميائية غير طبيعية.

ي - استيراد القمح والحبوب الاخرى دون الإبقاء على الاسعار المجزية للمنتج الأردني. ان قلة حجم المورد المادي العائدة للمزارع من انتاجه وبالتالي عدم قدرته على الاستمرار باستغلال ارضه الزراعية هي من اهم النتائج المترتبة على هذه السياسة.

البعد الاجتماعي:-

ان الادعاء بعدم جدوى الزراعة في بلدنا قد اوحى لصاحب القرار فيما مضى من خلال مشورات لا تؤمن باهمية هذا القطاع حتى عم هذا الادعاء اوساط المزارعين والمعينين بالزراعة في هذا البلد، فوجد المزارع نفسه غير قادر على الاستمرار في نشاطه الزراعي فهجر الريف والبادية وكان من جراء ذلك ما يلي:-

أ - هجر الارض الزراعية وتعطيلها لعدم تغطية المردود الزراعي لحاجات اصحابها.

ب - هجر الريف والبادية وافرغها من اهلها.

ج - اكتظاظ المدن بكثافات بشرية بحثا عن تحسين الاوضاع الاقتصادية للأفراد والاسر الريفية وفي البادية.

د - البطالة التي حدت بالناس في بعض الحالات الى الجنوح عددة المشاكل الاجتماعية على اختلافها وبعض الحوادث الجرمية.

معالي النائب الاول لرئيس المجلس: النصاب اخي والاستاذ محمد الأزايدى، ارجو من الزملاء الافاضل حتى لا يفقد المجلس

النصاب شكراً للزملاء الافاضل.

حاب ان اوضح زملائي بأنه الجميع من يرغب ان يسمع من معالي وزير الخارجية حول زيارة وزير الخارجية الامريكي، لذلك ارجو من الزملاء انه بعد الانتهاء من قراءة مقرر اللجنة الزراعية سنتنقل مباشرة الى سماع معالي وزير الخارجية.

ترفع الجلسة لمدة عشرة دقائق للصلاة ومن ثم نعود لاستئناف الجلسة.

* وهنا رفعت الجلسة لمدة عشرة دقائق لأداء صلاة المغرب *

معالي النائب الاول لرئيس المجلس: ارجو من الزملاء بالتكرم بالجلوس، تفضل السيد المقرر.

السيد المقرر: شكراً معالي الرئيس.

البعد السياسي

ان تأمين لقمة العيش عليا عامل اساسي وهام للقدرة على صياغة القرار السياسي وتوفير الكرامة الوطنية الامر الذي حدى بالحكومة المؤقتة الى اتخاذ بعض القرارات الاجماعية لصالح القطاع الزراعي، ومع تقديرنا كلجنة زراعية لهذه الخطوة الا اننا نتطلع الى معالجة متكاملة للمسألة الزراعية خاصة اذا علمنا ان مستورداتنا العامة في ١٩٩٢ بلغت ٣ مليار دولار بينما تغطي عائداتنا من الخامات الطبيعية ٣٠٪ فقط من هذا المبلغ عندها ندرك تماما مدى اهمية القطاع الزراعي للمساهمة في سد الفجوة بين الحاجة وتغطيتها محليا وبالتالي الاتجاه نحو تصويب مسارنا الاقتصادي.

ملاحظات اللجنة فيما يتعلق بأهم

جوانب القطاع الزراعي:

لقد توخى اللجنة الزراعية من خلال هذا الجزء من تقريرها ابراز أهم المشاكل التي يعاني منها القطاع الزراعي، والتي تتطلب جهدا فوريا لها من اثار واضحة ومباشرة على حاضر هذا القطاع الهام ومستقبله. وعليه تضع اللجنة بين يدي المجلس الكريم الملاحظات والاستنتاجات التالية:

١- لاحظت اللجنة غياب سياسة زراعية واضحة المعالم ومتكاملة في عناصرها تنبئ من خلالها خطط المحافظة على الموارد الزراعية في الأردن وتنميتها وادامة انتاجيتها.

٢- تعدد الجهات التي تتخذ القرارات والتي اثرت سلبياً على الموارد الزراعية، وعلى الرغم من ان القانون يحدد وزارة الزراعة بالجهة الوحيدة المخولة بالتنمية الزراعية في الأردن، الا ان هناك العديد من الجهات الاخرى التي سمح لها باتخاذ قرارات لها اثار سلبية مباشرة على الارض الزراعية وعملية الحفاظ عليها.

٣- التعارض الواضح بين مهمة تحديد استعمالات الاراضي والذي يقع في صلبها تحديد الاراضي الزراعية بقصد المحافظة عليها، وهي مهمة تدخل ضمن عمل وزارة الزراعة ومهمة تحديد الاراضي غير الزراعية بقصد تنظيمها وادخالها في عمليات تنظيم الانشطة الاخرى والتي تقع ضمن مفهوم التخطيط الاقليمي مما ادى الى كثافة الانشطة السكانية غير الزراعية وتركيزها في المناطق الزراعية وبالتالي ضياع الجزء الاكبر منها وتهديد ما تبقى.

٤- حدوث اختناقات في مساحات صغيرة نسبياً تتركز فيها التجمعات السكانية وتنفيذ معظم مشاريع الاسكان والتطوير الحضري في مناطق زراعية، مما أدى الى تفتيتها وضياعها.

٥- اغفال بعد الأمن الوطني في المشاريع التنموية الزراعية الرئيسة كاستثمار المناطق الحدودية الحالية من أية تجمعات سكانية مهمة، وذلك لما لهذا الأمر من أهمية بالغة في تثبيت المواطن على أرضه، وخلق الحوافز للتوسع بعيداً عن التجمعات السكانية الرئيسة في الوسط.

٦- لاحظت اللجنة أنه على الرغم من كثرة الأموال المستثمرة بالزراعة إلا أنها لم توجه التوجيه المجدي، مما أدى الى ضعف أداء هذا القطاع الحيوي على مر العقود، وخاصة في مجالات:

- المدخلات الزراعية وإنتاجها محلياً.
- تشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي.
- تنمية الموارد الزراعية والمحافظة عليها وخاصة الأراضي الزراعية.

٧- تدني نشاطات وزارة الزراعة في مجال الأبحاث الزراعية والإرشاد على الرغم من إنشاء المركز الوطني لنقل البحوث والتكنولوجيا، والذي يكاد لا يعمل على الرغم من مرور سنوات على إنشائه.

٨- عدم توفر معلومات إحصائية دقيقة لأوجه كثيرة تتطلبها عملية التنمية الزراعية الشاملة، وقد لاحظت اللجنة في بعض الأحيان عدم توفر هذه المعلومات للجهات المختلفة التي تتداخل نشاطاتها وبدرجات متفاوتة في عملية التنمية الزراعية.

٩- غياب سياسة تسعير ملائمة للمنتجات الزراعية تعود بالفائدة على المنتج الزراعي بالدرجة الأولى.

هذا وقد تدارست اللجنة باهتمام بالغ الموارد المائية المتاحة للأغراض الزراعية في الحاضر والمستقبل والضغط التي تعاني منها هذه الموارد نظراً لاختلال معادلة الموارد وعدم استغلالها وعدم توجه الجاد نحو تنميتها. وفي هذا المجال تورد اللجنة الملاحظات التالية:

١- عدم كفاية الاحتياطات المتخذة في منع تلوث المياه العادمة الناتجة عن المصانع مع المياه السطحية والتي تستخدم في الزراعة.

٢- تنظر اللجنة باهتمام بالغ الى مسألة الفاقد من شبكات مياه الشرب والتي تشكل جزءاً مهماً من الموارد المائية والواجب توفرها لمواجهة تحدي نقص المياه المتزايد نظراً للزيادة السكانية المضطردة حيث أن الموارد المائية المخصصة للزراعة هي التي تغسلي الآن احتياجات قطاعات كبيرة من السكان، وترى اللجنة أن هذا الموضوع بلغ من الخطورة تقتضي التحديات المستقبلية التعامل معها فوراً.

٣- استخدام جزء كبير من احتياطي المياه الاستراتيجي في مشاريع زراعية لم تحقق الهدف الاساسي من انشائها (البادية الجنوبية وخاصة الديسي).

٤- تدني كفاءة استخدام المياه في مجال الزراعة.

٥- عدم كفاية الجهد الحكومي الموجه الى استثمار المياه السطحية في المناطق الشرقية حيث

الرسمية والجامعات تجتمع هذه الهيئة مرة كل ثلاثة اشهر ويكون الاجتماع على شكل ندوة مفتوحة.

د - وضع السياسات الزراعية بالاعتماد على الخبرات والدراسات الوطنية كأساس لها، ولا مانع من الاستفادة من خبرات المنظمات الدولية اذا اقتضى الأمر.

هـ - عقد مؤتمر وطني تقييمي سنوياً لكافة الفعاليات الزراعية تطرح من خلاله القضايا الوطنية في مجال الزراعة.

و - اسناد دور كبير لوزارة الزراعة في رسم السياسة الترميمية.

ز - اعادة النظر في قانون الزراعة رقم (٢٠) لسنة ١٩٧٣، والقوانين الاخرى المتعلقة بالزراعة وتعديلها بما يتلائم واهداف السياسة الزراعية.

ثانياً: فيما يتعلق بمستلزمات الانتاج:

أ - اعتماد انتاج البلور والتقاوي للخضار على اختلافها محلياً من خلال تحسين بلور الاساس المحلية، وكذلك الاصول والامهات في البستنة الشجرية والسلالات المحلية من الثروة الحيوانية واحلالها محل المستورد بعد تحسينها وبالتدريج.

ب - انتاج الادوات الزراعية على اختلافها فيما فيها الات - الجرارات الزراعية محلياً، والاتفاق مع إحدى الشركات العالمية لتجميع الجرارات الزراعية في الاردن.

ج - اعتماد الاسمدة العضوية على أن تستعمل الاسمدة الكيميائية كعناصر منفصلة او مركبة بعد تحليل التربة لتغطية النقص في المعصر او المركب المقصود فقط.

تشكل هذه الأراضي المنفذ الوحيد للتوسع الزراعي والذي تفرضه طبيعة التحديات المستقبلية. خاصة وأن السدود المائية في البادية يمكن توظيف بعضها لحقن المياه في الاحواض الجوفية.

* هذا ومن الجدير بالذكر ان هناك بعض الملاحظات التي لها مساس بالامن الاقتصادي للبلد، ارتأت اللجنة بأجمع ان تلعب للحكومة على شكل مدكرة لسيادة رئيس الوزراء لاهميتها *.

القرارات

لمعالجة القضايا الواردة في مقدمة هذا التقرير وملاحظات اللجنة، تضع اللجنة بين يدي المجلس الكريم القرارات التالية املة الموافقة عليها.

اولاً: فيما يتعلق بالسياسة الزراعية والجوانب التنظيمية والادارية للقطاع الزراعي.

أ - بلورة وتحدي الأسس والاولويات الحقيقية في وضع سياسة زراعية واضحة المعالم تستند الى استراتيجية بعيدة المدى تحقق الاكتفاء الذاتي، لا تتغير بتغير الأشخاص، تكون ملزمة لكافة الجهات ويعمل على تطويرها بما يتلائم والمستجدات بهدف الوصول الى التنمية الشاملة والمتكاملة.

ب - دمج العديد من المؤسسات العاملة في هذا القطاع كمؤسسة الاقراض الزراعي، ومؤسسة التسويق، وغيرها مع وزارة الزراعة.

ج - انشاء هيئة زراعية عليا بمشاركة اعضاء من كافة الجهات المعنية بالقطاع الزراعي من المزارعين بكافة تخصصاتهم ومصدرين بالإضافة الى اعضاء من كافة الدوائر والمؤسسات

هكذا من الأشهر

د - انشاء مصنع لمادة البيتموس والتربة المخلخلة من مخلفات النباتات واشجار الموز بعد قطف ثمارها.

هـ - وإلى ان يتم تحقيق هذه الاهداف لا بد من مراقبة اسعار مستلزمات الانتاج والتأكد من جودة نوعيتها، الامر الذي يخفف من كلفة الانتاج الحضري.

ثالثا: استعمال الادوية الزراعية:

أ - اعتماد المقاومة الحيوية أولاً على ان ينحصر استعمال الادوية الكيميائية الزراعية بوزارة الزراعة مباشرة اجهزتها الفنية وخبرائها القيام بهذه المهمة.

ب - مضاعفة الرقابة المتخصصة فنيا على استخدام الكثير من المخلخلات الزراعية.

رابعا: استغلال الموارد الزراعية:

أ - قصر مهمة تحديد استعمال الاراضي في وزارة الزراعة وان لا يسمح بتداخل اية نشاطات او استخدامات اخرى الا بعد ان تحدد وزارة الزراعة صلاحيتها للزراعة على ان تحدد هذه المهمة بقانون ملزم لكافة الجهات.

ب - اعتماد سياسة اسكانية على مستوى الوطن تمنع من التعدي على الارض الزراعية.

ج - مسح شامل للتربة الزراعية لمعرفة خواصها في كل انحاء المملكة وإيجاد اطلس زراعي.

د - تأجير اراضي الدولة الصالح منها للزراعة لمن يزرعها كملك منقعة دون الرقبة على ان تؤجر بأسعار رمزية من اجل اردن اخضر ودعم عمليات صيانتها واصلاحها وإدامة انتاجيتها.

هـ - منع استعمال الاراضي الزراعية

المنبسطة والتي تزيد معدلات الامطار فيها عن (٣٠٠) ملمتر للبناء ومنع تغيير طبيعتها الزراعية لاي سبب من الاسباب واقتصاص زراعة الاشجار على الاراضي المرتفعة والوعرة.

و - منع تعطيل الاراضي الصالحة للزراعة على ان يفرغ مالكتها اذا عطلها لثلاث سنوات متتالية.

ز - الاخذ بالدورة الزراعية في كل الاراضي الزراعية المروية والبعلىة.

خامسا: البادية:

أ - مسح الودية في البادية والمباشرة بعمل السدود الترابية على ان يشترك في هذا المشروع السوطي القوات المسلحة الاردنية ووزارة الاشغال العامة وحيثا وجدت اليات القطاع العام وعلى الحكومة متابعة ذلك وتنفيذه بكل السبل الممكنة.

ب - تفعيل دور مديرية تنمية البادية في وزارة الزراعة لتتولى مسؤولية الاشراف على هذا المشروع الحيوي.

سادسا: السدود وزيادة المخزون المائي:

أ - تحديد جهة تعمل على وضع استراتيجية استخدام المياه في الزراعة تقوم بما يلي:

- تنمية موارد المياه للاغراض الزراعية.

- رفع كفاءة استخدامها.

- المحافظة على نوعيتها.

- تنسيق استخدامها مع القطاعات الاخرى.

- إيجاد الامس الفنية لوضع التشريعات اللازمة لتنفيذ خطط هذه الاستراتيجية.

ب - اقامة السدود التقليدية على كل

الودية ضمن خطة وطنية على ان تكون لها الاولوية على المشاريع الراسمالية الاخرى في جميع انحاء المملكة وخاصة في الجنوب.

ج - وضع خطة وطنية لتحديد الاماكن المسموح باقامة محطات معالجة المياه العادمة بها بهدف الاقلال من تلوث الاحواض المائية او تخريب الرقعة الزراعية.

د - تشديد الرقابة والمساءلة في حالة اهمال الاهداف التي ستقام من اجلها هذه المحطات.

سابعا: النمط الزراعي الطوعي:

أ - وضع اولويات المنتجات الزراعية على اساس الحوافز السعريّة ويعطي انتاج القمح الاولوية الخاصة.

ب - الزام شركات الجنوب الزراعية في الديسي والمدورة بشروط العقد وعدم مزاحمة مزارعي الحضار في المناطق الاخرى.

ج - التزام الحكومة بوضع الية لشراء الفائض من المنتج الزراعي بسعر محدد مسبقا لاصناف محددة مثل البندورة والخيار والباذنجان بحيث تكون المزارع على علم مسبق بان لهذا المنتج سعره المحدد من بداية الموسم ليحدد المزارع توجهه لزراعة هذا الصنف او ذلك.

د - البحث عن جدوى زراعات غير تقليدية مثل الشمندر السكري وفول الصويا وزيت النخيل والاصلاف والاعشاب الصناعية.

ثامنا: التمويل الزراعي:

أ - توحيد مصادر الاقراض والتمويل في مؤسسة واحدة على ان يتم تمويل المشاريع الزراعية بعد ثبوت جدواها وضمنان متابعتها بدون فوائد وإلغاء الفوائد المستحقة، علما بان

مجلس النواب كان قد اتخذ قرارا بالاغفاء من الفوائد وجدولة الديون لسته سنوات ولم يتخذ اجراء لتطبيق ذلك القرار كاملا من قبل السلطة التنفيذية وذلك بتاريخ ١٩٩٠/١٢/٣٠.

ب - تأسيس بنك للتنمية الزراعية ودمج البنك التعاوني بكامل جهازه وحساباته وكذلك مؤسسة الاقراض الزراعي، واعطائه الاستقلالية الادارية والمالية برئاسة وزير الزراعة.

ج - جدولة رأس المال المستحق لمدة خمس عشرة سنة.

د - وضع اسس لتحصيل القروض المستحقة تعتمد على حوافز التسديد.

تاسعا: التحول التدريجي الى الانتاج المحلي من المواد التموينية:

أ - رفع سعر الانتاج الزراعي المحلي عن المستورد مثله بواقع (١٠٠) دينار للطن الواحد على ان لا يستورد من الخارج الكميات تكميلية فقط وان يكون سعر البيع للمستورد اعل من نسبة لا تقل عن ٣٠٪ للقطاعي عن سعر المنتجات المحلية.

ب - وقف استيراد لحوم الدواجن من الخارج.

ج - وقف استيراد الحليب المجفف الا لاستعمالات الاطفال، والتوجه نحو دعم الحليب السائل المنتج محليا.

د - زيادة القيود ورفع الرسوم والضرائب على استيراد منتجات الصناعات الغذائية والتي تدخل بها المنتجات الزراعية مثل الاجبان والالبان والحضروات المجمدة والمعلبات والمصاير.

مجلس النواب

هـ - الدعم على الانتاج الحيواني من الالبان واللحوم بنسبة ١٠٪.

و - وقف استيراد الخضار والفاكهة من الخارج.

عاشراً: التسويق الزراعي:

أ - تشجيع ماكنات التدريج والتزجج نحو اعتماد تدريج الخضار والفواكه.

ب - اعتماد اسواق خارجية من خلال شركة او شركات القطاع الخاص واعادة النظر في هيكلية الشركة الاردنية لتصنيع وتسويق المنتجات الزراعية وتحويلها الى شركة مساهمة تكون اولوية المساهمة فيها للمزارعين.

ج - وضع حد ادنى لاسعار القطاعي في الاسواق المركزية، بحيث لا يقل تحت اي ظرف من الظروف عن سعر الكلفة زائد ٥٪ ربح للمنتج.

د - استلام الخضار والفاكهة من ارض الانتاج، بحيث لا يتحمل المنتج سلبات النقل او التسويق في الاسواق المركزية او اجور النقل ضمن الية تحقق هذا الهدف.

هـ - الغاء مؤسسة التسويق الزراعي وحصر مهامها بدائرة الاقتصاد الزراعي في وزارة الزراعة.

و - اعتماد مبدأ المقايضة الزراعية بين استيراد الاسمدة او غيرها وتصدير الخضار مقابلها.

ي ١ - التوجه التدريجي للاعتماد على المبروت الاقل كلفة والاكثر استخداماً.

ي ٢ - انشاء صندوق دعم الصادرات الزراعية.

حادي عشر: الصناعات الزراعية:

أ - تصنيع الخضار وتعليبها وكذلك المربيات والفاكهة المعلبة وعدم ترخيص هذه الصناعات الا اذا انشئت في مناطق زراعية.

ب - تطوير مصانع البندورة وزيادة عددها لتغطي كل مشتقات صناعة البندورة الاخرى.

ج - انشاء مسالخ دواجن في كل محافظات المملكة ومخازن تبريد وفي كل التجمعات الكبيرة لهذه الصناعة.

ثاني عشر: الاعلاف

أ - ايجاد الحوافز لاصحاب الماشية لتنمية المراعي والبحث عن البدائل العلفية المحلية من خلال الموارد الطبيعية.

ب - استغلال المواد العلفية من الغابات وبقايا المصانع وبقايا اسواق الخضار المركزية والصف الرابع من الخضار والفاكهة المدرجة.

ج - استغلال مخلفات المسالخ والحيوانات النافقة لانتاج المركبات العلفية من البروتين الحيواني.

د - التركيز على دعم مخرجات الانتاج الحيواني.

ثالث عشر: الابحاث والمعلومات:

أ - وضع سياسة بحثية واضحة تستند الى اهداف واولويات السياسة الزراعية.

ب - اعتماد الخبرات الوطنية والتمويل الوطني ما امكن.

ج - دراسة اوضاع المركز الوطني لنقل البحوث والتكنولوجيا وتحديد ومعالجة عوامل واسباب ضعف ادائه وتبدي قدرته في المساهمة بفعالية التنمية الزراعية.

سادس عشر: المشاركة الشعبية في التنمية الزراعية:

ان جهود الاجهزة الرسمية مهما بلغت لن تكون كافية لوحدها لتحقيق هدف الاردن اخضر، ومن هنا تنبثق اهمية المشاركة الشعبية في تخضير الاردن بفرض حماية موارده من التدهور والحد من مشكلة التصحر. ومن اهم النشاطات التي تقترحها اللجنة حسب الجهات التي يمكن ان تتولاها ما يلي:

١ - وزارة التربية والتعليم: والتي تتعامل مع حوالي مليون وثلاثمئة الف من ابناء هذا الوطن، فمن واجبها التوجه نحو العمل على غرس روح المواطنة الصالحة المتمثلة في المحافظة على الموارد وتنميتها من خلال المشاركة في نشاطات التحريج، وتخصيص اراضي محددة لكل مدرسة وكلية مجتمعة لممارسة كل النشاطات الزراعية المختلفة.

٢ - القوات المسلحة: وذلك عن طريق تحريج المعسكرات وتوفير الدعم المناسب لوزارة التربية والتعليم ووزارة الزراعة سواء كان لتخضير الاراضي او المساعدة بالاليات اللازمة وتخصيص مناطق تقوم القوات المسلحة بتشجيرها والعناية بها.

٣ - الجامعات والجمعيات الخيرية والنوادي وذلك بتخصيص مناطق تعمل هذه المؤسسات على تحريجها وادامة العناية بها.

٤ - تخصيص جوائز ومكافآت مادية ومعنوية للجهات التي تقوم باعمال متميزة في هذا المجال سنوياً.

د - التنسيق ما بين الجهات التي تهتم بالابحاث الزراعية (وزارة الزراعة، الجامعة الاردنية، الجمعية العلمية الملكية وغيرها).

رابع عشر: التأمين الزراعي: يهدف هذا المشروع تغطية الكوارث الانتاجية والازمات السعرية واخراج مفهوم التأمين الزراعي الى حيز الوجود على شكل قانون لما له من اثر بالغ الاهمية في بقاء واستمرار النشاط الزراعي بابعاده على المزارع المنتج والجهة المحلية الممولة للزراعة في آن واحد، وبالتالي على الوطن ككل. نعطي مثلاً على آلية تفصيل دور هذا الصندوق، بحيث تكون مصادره على الوجه التالي:

أولاً: ضرائب اسواق الخضار.

ثانياً: نصف مليون دينار تدفع سنوياً مساهمة بدخل هذا الصندوق من الشركات العاملة في المصادر الطبيعية الاردنية (الفوسفات، البوتاس، الاسمنت).

ثالثاً: مساهمة الحكومة بثلاث ملايين دينار سنوياً.

رابعاً: مساهمة المزارعين بقيمة دينار على الدونم المروي الواحد ونصف دينار على الدونم من الاراضي البعلية المستمرة بالاشجار المثمرة ومائة فلس على الدونم من الاراضي المستغلة لزراعة المحاصيل الحقلية.

خامس عشر: مطالبة الحكومة انجاز مشروع قانون اتحاد الفلاحين الذي احالته المجلس اليها قبل انتهاء هذه الدورة للمجلس، كونه يمثل آلية تفعيل استغلال الموارد الزراعية.

٥- التركيز على تحضير الاردن باشجار البيشة المثمرة مثل الزيتون والخروب والبطم والبلوط وغيرها.	على قرارها هذا.
وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة	أمين عام مجلس الامة صالح الزعبي وشكراً معالي الرئيس .

ملحق مطالبات معالي رئيس اللجنة الزراعية حول عائدات الزراعة

الموارد الزراعية الاردنية الحالية :
تحقق الموارد الزراعية حالياً على تعددها مبلغاً متواضعاً لا يتجاوز ٢٥٠ مليون دينار مفصلة
بالجدول رقم (١).

الانتاج المقدر للموارد الزراعية :
ان الاستغلال الامثل للموارد الزراعية والذي يعتمد على ايجاد الحوافز التي تعتمد على ان
(ناكل مما تنتج) ويترتب على ذلك جعل المردود المادي للزراعة مجزياً ومحفقاً العيش الكريم للفلاح
والمزارع الاردني وذلك بتوفير مستلزمات الانتاج عملياً وتوظيف امثل للبحث العلمي والارشاد
الزراعي واعتماد التسويق الزراعي السليم . كل هذا يحقق دخلاً من الزراعة يصل الى اكثر من
ملياري ونصف المليار دينار اردني في السنة .

انظر الجدول رقم (٢)

جدول رقم (١)

الانتاج الزراعي الحالي				
المساحة المستغلة مليون دينار	نوع المحصول	الموقع	الكمية الف طن	القيمة مليون د.
١	حبوب	شفا وغور	١٠٠	١٠
١٦	زيت زيتون	شفا	٠٠٩	١٨
	ولوزيات	شفا	٢٠٠	٢٠
	وتفاحيات	شفا		
	لحوم خراف	بادية	٠٣٠	٩٠
		وشفا وغور		

معادلة اللحوم حسب التعداد الرسمي ٥٠٪ من المواليد تربي للحم .
غنم ٢٠٠٠٠٠٠ رأس سنوياً ١٥٠٠٠٠٠ على أساس ٧٥٪ من المواليد تحول للحم .
ماعز ١٠٠٠٠٠٠ رأس ١٥٠٠٠٠٠ * ٢٠ كغم لحم .
المجموع ٣٠٠٠٠٠٠ / ٣٠٠٠٠٠٠ = ١٠٠٠ = ٣٠٠٠٠٠ ألف طن لحم .
٣٠٠٠٠ * ٣٠٠٠ دينار للطن = ٩٠ مليون د .

لبن	غنم	وماعز	بادية
		شفا	٦٠
		غور	١٨

معادلة اللبن
٣ مليون * ٢٠ كغم انتاج سنوي = ٦٠ ألف طن حليب * ٣٠٠ دينار للطن = ١٨ مليون
دينار

خضار	غور	٨٠
المجموع	وبادية	٢٣٦

الجدول رقم ٢

الانتاج المقدر للزراعة			
النوع	المنطقة	الكمية ١٠٠٠ طن	القيمة مليون دينار
محاصيل حبوب	الشفا	٠٨٠٠	٠٨٠
محاصيل حبوب	الأغوار	١٤٣٠	١٤٣
محاصيل حبوب	البادية	٤٠٠٠	٤٠٠
المجموع		٦٢٣٠	٦٢٣
الاشجار المثمرة			
زيت زيتون	٦٠٠ الف دونم من أرض الحراج	٠٠٩٠	١٨٠
لوزيات وتفاحيات	الشفا	١٠٠٠	٢٠٠
موز وحضيات	الأغوار	٠٢٥٠	٠٧٥
المجموع		٧٥٧٠	١٠٧٨

هكذا من الأشجار

خضار	الشفأ	٤٠٠	
خضار	الأغوار	٢٥٠	
المجموع		١٤٠٧٠	١٧٢٨
النوع	المنطقة	الكمية	القيمة
		١٠٠٠ طن	مليون دينار
لحوم حمراء	البادية	٠٣٧٥	٠٧٥٠
لبن غنم	البادية	٠٣٧٥	٠١١٢
لبن بقر	الشفأ والأغوار	٠١٠٠	٠٢٠
لحوم بقر	الشفأ والأغوار	٠٠٠٨	٠١٦
المجموع		١٤٩٢٨	٢٦٢٦

رئيس اللجنة الزراعية

التنفيذية، اما وقد استقامت الحياة النيابية، اما وقد خطب كل منها حول السياسة الزراعية وحول مظاهر الخلل فيها وشبعنا خطابات ارى ان نولي هذا التقرير الاهمية التي يستحق وارى ايضا توجيه الشكر للجنة الزراعية على هذا التقرير بغض النظر عن الحكم الذي تصدره ونحن نناقش هذا التقرير، لكن هذا التقرير الذي يستحق مثل هذه المناقشة المستفيضة والمعمقة كي لا نكون نحن كمجلس نواب، مسؤولين عن استمرار الخلل الحقيقة بعد هذا التقرير ستكون المسؤولية على عاتق المجلس، ان اهلنا هذا التقرير فنحن كنواب بالرغم من خطاباتنا سنحمل مسؤولية استمرار الخلل في السياسة الزراعية.

لذلك لاهية هذا التقرير اقترح تأجيل

معالي النائب الاول لرئيس المجلس: شكراً لك، الاستاذ حسني الشيايب.

الدكتور حسني الشيايب: شكراً معالي الرئيس.

الحقيقة اسمح لي ابتداءً ان اشير الى اهمية هذا التقرير، ارى ان هذا التقرير بالغ الاهمية اهمية تنبع انه شخص السياسات المتبعة وحللها وبين اوجه الخلل فيها، وبمقابل ذلك يقترح سياسات بديلة، ويقترح اجراءات بديلة لا نحكم عليها سلفاً بالصحة، او عدم الصحة، لكنني ارى ان له استحقاق كبير وهو انه رسم اطاراً للتفكير الاول مرة يضعه مكتوباً امام هذا المجلس، وان الخلل في السياسات المتبعة سابقاً على مر العقود الماضية والذي ابرزه هذا التقرير كنا نحمل مسؤوليته الى السلطة

معالي النائب الاول لرئيس المجلس: اذن موافق المجلس الكريم على تأجيل مناقشة هذا الامر، اصبح تصويت عليه، الاستاذ عبدالعزيز هناك تصويت على المطروح الان، لو سمحت، هناك سيطرح الآن للتصويت مطروح اقتراح الاستاذ حسني الشيايب للتصويت. من مع هذا الاقتراح؟

سنستمع للحكومة، اذن اغلبية، الاربعاء القادم سيكون هناك مناقشة من قبل الحكومة لموضوع الاسعار والتموين لكن، سيعلم الزملاء ربما سيكون الاحد القادم او الاربعاء ما بعده، لانه ستكون الجلسات صباحية فيما يختص شهر رمضان المبارك. والان نستأذن الزملاء لسماع بيان معالي وزير الخارجية فليتفضل.

معالي وزير الخارجية:

بسم الله الرحمن الرحيم، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي الرئيس، حضرات النواب المحترمين، رغم معرفتي بأن هناك جلسة خاصة لمناقشة السياسة الخارجية في الموعد الذي سيحدده مجلسكم الموقر، الا انني رأيت من واجبي أن انقل لكم خلاصة المباحثات التي جرت بيننا وبين وزير الخارجية خلال زيارته لنا في اليومين الماضيين.

معالي الرئيس، حضرات النواب المحترمين.

قام وزير الخارجية الامريكي السيد وارن كريستوفر بزيارة للاردن ضمن جولته الحالية في المنطقة. وقد تركز البحث خلال المباحثات التي

مناقشتها الى جلسة قادمة تنفق عليها، ويأتي كل واحد منا ويبدئه ومعه افكاره يناقشه بالتعاون مع الحكومة وتقول الحكومة رأياً في كل سياسة مقترحة، وفي كل اجراء مقترح لنصل بالمحصلة الى اتباع سياسة موحدة متفق عليها وطنياً اكرر الاقتراح وهو تأجيل نقاش هذا التقرير لجلسة أخرى خاصة وانك معالي الرئيس قد اعلنت ان معالي وزير الخارجية يود اللقاء بيان عن محادثات وزير الخارجية الامريكي مع المسؤولين الاردنيين، وشكراً.

معالي النائب الاول لرئيس المجلس: اذا سمح الزملاء الافاضل هناك اساءة كثيرة سجلتها الآن اي اذا كان هناك توجه حسب الاقتراح من الزميل حسني الشيايب لاهمية هذا التقرير الشافي والواقعي، والذي يهتم به جميع ممن له علاقة بالقطاع الزراعي، فان ارتأى المجلس الموافقة على هذا الاقتراح بتأجيله الى جلسة قادمة لتتاح الفرصة لكل زميل بمناقشة هذا التقرير الشافي والواقعي كما قلت، ان كان هناك موافقة اذا سمحوا لي الاخوان، اذا اعطيت واحد سأعطي الجميع، هناك اساءة الآن مسجلة عندي حوالي سبعة اساءة، اذا سمح الاخوان نعطي معالي وزير الزراعة، تفضل معالي الاخ.

معالي وزير الزراعة: شكراً، معالي الرئيس.

بعد ان استمعنا الى هذا التقرير، اطلب ان تتاح لي الفرصة لتحضير تحليل علمي دقيق لهذا التقرير وللمناقشة كل ما جاء فيه واطلب من الرئاسة الجليلة لتحديد موعد لاحق لذلك. وشكراً.

اجريت معه على عملية السلام والوضع في المنطقة والعلاقات الثنائية الاردنية الامريكية. حيث اكد جلالة الملك المعظم على ثوابت الموقف الاردني خاصة فيما يتعلق بضرورة التوصل الى سلام شامل عادل ودائم على اساس قراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و ٣٣٨ وعلى مبدأ إعادة الارض مقابل السلام وتمكين الشعب الفلسطيني من تقرير مصيره على ترابه الوطني. وقد اكد جلالاته ان القضية الفلسطينية هي القضية الاساسية في المنطقة وانه اذا لم يتم التوصل الى حل عادل لها فان المنطقة لن تشهد الاستقرار وستواجه مصيرا مأساويا.

واشار جلالة الملك في المباحثات الى قضية المبعدين الفلسطينيين الاربعمائة والى انها تشكل عائقا رئيسيا في طريق عملية السلام يجب حلها عن طريق اعادتهم جميعا بالاضافة الى اعادة غيرهم من المبعدين واثار الجانب الاردني الى تصاعد اجراءات القمع الاسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة وما ينتج يوميا عنه من ضحايا واوضاعا طبيعية مشاركة الاردن والشعب الفلسطيني في عملية السلام ضمن وفد مشترك حيث قدم الاردن مظلة الوفد المشترك لتمكين الشعب الفلسطيني من تولي شؤون قضيتهم، وانه بدون التعامل الجاد مع البعد الفلسطيني فلن يكون بالامكان تحقيق اي تقدم.

وفيما يتعلق بالعراق، تم التأكيد على الموقف الاردني من ان استقلال ووحدة أراضي العراق يشكلان عنصرا اساسيا وحيويا لامن المنطقة واستقرارها، وعلى وجوب إنهاء معاناة الشعب العراقي، محذرين من النتائج الخطيرة

والمساوية على المنطقة بأكملها لاية اجراءات من شأنها الانتقاص من وحدة العراق وسيادته على أرضه. وشدد على جدية التهديد الذي تواجهه المنطقة من جراء اسلحة الدمار الشامل ودعى الى ضرورة قيام اسرائيل بالتوقيع على معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية محذرا من خطر انتشار هذه الاسلحة خاصة في ضوء انهيار الاتحاد السوفيتي ومحاولات دول عديدة الحصول على المعرفة والتكنولوجيا النووية.

وجرى توضيح الآثار المترتبة على الاقتصاد الاردني نتيجة لقرارات مجلس الأمن الخاصة بالعراق، ولاجراءات التفتيش التي تعرض لها الملاحة المتجهة إلى العقبة.

وقد اكد جلالة الملك المعظم حرص الاردن على التجربة الديمقراطية والتعددية السياسية والحفاظ على الحرية وحقوق الانسان في الاردن وعبر عن الامل بأن توائم الولايات المتحدة بين امكاناتها وسياساتها وبين المبادئ والمثل التي تتنادي بها.

ومن جانبه اكد الوزير الامريكي التزام الادارة الامريكية الجديدة بدفع عملية السلام، والتمسك بالقرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ بوصفهما يشكلان القاعدة الاساسية لهذه العملية، وقال ان الادارة قررت ان تلعب دور الشريك الكامل في العملية لتساهم في تحقيق انجاز ملموس فيها، واكد على الامة التي تملقها الادارة الامريكية على استئناف المفاوضات ليشاح لها ممارسة ذلك الدور.

وشرح الوزير الامريكي وجهة النظر الامريكية ازاء قضية المبعدين قائلا ان التسوية

وشدد على التزام الادارة الامريكية بالتنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن، مشيرا الى انها لا تنظر الى الخلاف مع العراق من زاوية شخصية. وقد اشاد وزير الخارجية الامريكي بالتجربة الديمقراطية الاردنية مؤكدا على اهمية الاردن ودوره.

سيدي الرئيس، حضرات النواب المحترمين وارجو ان اعلمكم اننا كنا قد اجرينا سلسلة من المشاورات مع الاطراف العربية المعنية، خاصة سوريا والاشقاء الفلسطينيين قبل زيارة وزير الخارجية الامريكي.

فقد قام السيد ياسر عرفات بزيارة المملكة يوم الخميس، حيث جرى مباحثات مع جلالة الملك المعظم تركزت حول ضرورة إيجاد حل لقضية المبعدين يكفل امكانية استئناف عملية السلام.

وقد قمت بزيارة دمشق الاسبوع الماضي واجريت مباحثات مع الرئيس السوري ونائبه ووزير الخارجية كذلك وتركزت هذه المباحثات على قضية المبعدين واثارها على عملية السلام. ونأمل أن تكون مواقف الاشقاء السوريين والفلسطينيين مطابقة لموقفنا خلال جولة الوزير الامريكي، خاصة فيما يتعلق بضرورة إيجاد حل مرض لقضية المبعدين وممارسة الضغط ضد تصعيد اجراءات القمع الاسرائيلي، وتأكيد التزام الادارة الجديدة بأسس عملية السلام، خاصة القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ بهدف التوصل الى تسوية شاملة وعادلة لازمة الشرق الاوسط. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

التي تم التوصل اليها بين الولايات المتحدة الامريكية واسرائيل تكفل بالاضافة الى اعادة العدد المعلن عنه من المبعدين، تكفل تخفيض مدة الابعاد الى النصف وإيجاد عملية مراجعة لكل حالة على حدة دون تقديم طلبات من المبعدين، واعرب عن توقعه عودة عدد كبير منهم ضمن فترة قصيرة.

وقال ان الولايات المتحدة تعارض الابعاد وان تردى الاوضاع في الاراضي المحتلة يشكل دليلا اضافيا على استحالة استمرار الوضع الحالي وعلى ضرورة بذل كافة الجهود لتسريع التوصل الى حل. وقال انه يجب عدم التفريط بالفرصة الحالية لتحقيق السلام وانهاء معاناة الشعب الفلسطيني.

* وهنا انصت الجميع لسماع اذان العشاء ثم عاد وزير الخارجية لاكمال البيان.

معالي وزير الخارجية: ودعا وزير الخارجية الامريكية الى التركيز على انجاح المفاوضات والى الالتزام بالاسس التي قامت عليها عملية السلام والتي كانت قد قبلتها الاطراف المشاركة، كما دعا الى إيجاد الطرق لتخطي العقبة الناشئة عن عملية الابعاد بهدف استئناف عملية السلام للتركيز على الامور الجوهرية على مختلف المسارات. ودعا الى ان يكون العام الحالي عام تحقيق تقدم بدل ان يكون عام جمود.

وفيما يتعلق بالعراق اكد وزير الخارجية الامريكي ان ليس لدى واشنطن اية نوايا للانتقاص من وحدة العراق، وقال انه ليس هناك خلاف امريكي مع الشعب العراقي،

كلنا من الأشعل

معالي النائب الاول لرئيس المجلس:
شكرا معالي الوزير، الاستاذ عبدالكريم في
شيء.

السيد عبد الكريم الدغمي: شكرا معالي
الرئيس. نقطة النظام تتعلق بالمادة (٨٦) من
النظام الداخلي التي نقول:

اما وقد تلى البيان فيصبح من حق المجلس عملاً من المادة (٣٦) من النظام للدخول، ويصبح من حق كل نائب في هذا المجلس ان يناقش ما ورد في هذا البيان، وهذه نقطة النظام وارجو سيدي الرئيس الرجوع الى المادة (٣٦) من النظام وشكراً.

معالي النائب الاول لرئيس المجلس:

الاستاذ حسين مجلى تفضل .

السيد حسين مجلي : رغم انني كما ارى ان النظام الداخلي والمادة التي اشار اليها الزميل تتعلق في سؤال للعضو الذي قدم السؤال دون غيره ان يستوضح الوزير او يريد عليه بايجاز مرة واحدة ورغم انني مع تأجيل المناقشة لان معالي وزير الخارجية ابدى موضوع ، وهناك قراراتين لهذا المجلس لتحديد جلسة خاصة لمناقشة سياسة الحكومة، الا انني مع ذلك وبشكل سريع ارى ان معالي وزير الخارجية قال : ما الذي قاله الملك (لكريستوف) ولم ارى في مقدمته او في كل ما قاله عملا للحكومة اما قال ما الذي ابداه جلالة الملك، وانا ادرك ان هذه الحكومة بحكومة جلالة الملك صحيح لكن جلالة الملك يبقى غير مسؤول، والمسؤولية تقع على الحكومة، واتساءل توأ رغم ان البيان يعتاده لتحديث طويل طويل، اقول توأ وانا من المعتقدين ان وزير الخارجية الاميركي جاء بتكريس وتعزيز الهيمنة الاسرائيلية الصهيونية على المنطقة، واتساءل ما شأن وزير الخارجية لأميركي هذا، وزير خارجية الولايات المتحدة للتجربة الديمقراطية في الاردن . ليقول فيها، أيا سلباً ما ايجاباً ارى على التوان هذا تدخل في لشان الداخلي للاردن، ولا شأن اطلاقا لوزير الخارجية ليديي رأياً او استحساناً في ديمقراطيتنا لهذا شأن داخلي نشره ونقول انه لا شأن له به اعود لاقول ان هذا البيان يحتاج حقيقة الى جلسة مطولة لابداه رأي المجلس فيه ارى ان تأجيل هذه الجلسة لمناقشة الحكومة في سياستها الخارجية وللمناقشة ما ابداه وزير الخارجية في هذه الجلسة.

وأعوذ لاقتراح وأؤيد الدين طلبوا تأجيل
هذه الجلسة لمناقشة الحكومة في سياستها
وشكرا.

معالي النائب الاول لرئيس المجلس : اذا سمحوا الاخوان يعرف الجميع انه سيكون هناك بيان او مناقشة السياسة الخارجية لجلسة الاربعاء القادم وكما اقترح الزميل طلب وزير الخارجية، والان هناك اقتراح وثني عليه، الان مطروح هذا الامر للتصويت الى الزملاء، وبالتالي الى الجلسة القادمة .

١٠
- انتهت الجلسة -

امين عام مجلس الامة
صالح الزعبي

رئيس مجلس النواب
د. عبد اللطيف عربيات

الجميع : موافقة .

معالي النائب الاول لرئيس المجلس:
اذن يؤجل الى الجلسة القادمة.

السيد الامين العام:

٦ - ما يجد من اعمال .
لا شيء .

٧ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .

معالي النائب الاول لرئيس المجلس:
ترفع الجلسة الى يوم الاربعاء القادم - ان شاء
الله - وشكراً.

رئيس مجلس النواب
د. عبد اللطيف عربيات